



الدورة الحادية عشرة

لاهاي، ١٤ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير عن أنشطة لجنة الرقابة

ملخص تنفيذي

يعطي هذا التقرير ملخصاً عن أنشطة لجنة الرقابة ("اللجنة") وعن تطورات أخرى في مشروع المبادئ الدائمة خلال عام ٢٠١٢.

في أعقاب مرحلة ما قبل الاختيار في إجراءات المناقصة التي أُطلقت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تم اختيار أربعة منافسين للمشاركة في مرحلة منح المشروع، التي بدأت في ٧ أيار/مارس ٢٠١٢ وتم إغلاقها مع توصية موجهة إلى لجنة التقييم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢.

في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، وبعد توصية من مدير المشروع، قررت لجنة الرقابة منح العقد العام لبناء المشروع إلى شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين بمبلغ الحد الأقصى المضمون قدره ٧٠٠ ٠٤٤ ١٤٧ يورو مقابل مبلغ بمسئوى ١٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو الذي كان متوفراً لهذا الغرض من ميزانية بناء إجمالية قدرها ١٩٠ مليون يورو والتي وافقت عليها الجمعية.

نتيجة لذلك، لقد تم تحقيق النتائج المالية الإيجابية التالية:

(أ) تكاليف (المجموعة ٣)، كانت أصلاً بقيمة ٢٢,١ مليون يورو، قد تم استيعابها بكاملها ضمن ميزانية البناء البالغة ١٩٠ مليون يورو.

(ب) لقد تم تحقيق وفورات إضافية مقدارها ٦,٣ مليون يورو في مرحلة منح العقد.

وبموجب تخويل من قبل اللجنة، قام المسجل بالتوقيع على العقد العام مع شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ولتعزيز اليقين المالي للمشروع، قررت اللجنة تقديم مقترح لتمديد الموعد النهائي للدول الأطراف لاختيار الالتحاق في النظام إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واحتمال عمل دفعات مسبقة ليتم استلامها بكاملها بحلول ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

وقررت اللجنة انتخاب السيد دانيال فيلر (المملكة المتحدة) إلى منصب نائب الرئيس

مرفق مع هذا التقرير الآتي:

- (أ) المرفق الأول: تقرير مكتب مدير المشروع للربع الثاني والثالث من عام ٢٠١٢ الذي تم تحضيره وفقاً للقرار رقم 1، ICC-ASP/6/Res. 1، المرفق الرابع، فقرة ٦ (هـ)،
- (ب) المرفق الثاني: مشروع قرار حول المباني الدائمة، تمديد التاريخ للدول الأطراف لاختيار عمل دفعات المرة الواحدة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

المحتويات

صفحة	
٤.....	أولاً مقدمة
٤.....	ثانياً وضع المشروع
٤.....	ألف- المراحل والجداول الزمنية
٤.....	١. إجراءات المناقصة
٥.....	٢. اختيار المتعهد العام
٥.....	٣. توقيع العقد العام
٥.....	باء- تكاليف المشروع
٥.....	تخفيض تكاليف المشروع
٨.....	ثالثاً رفع التقارير المالية
٨.....	ألف- إنفاق المشروع
٨.....	باء- الدفعات لمرة واحدة
٩.....	جيم- إجمالي تكاليف الملكية
١١.....	دال- معدات للمستخدمين غير مدججة
١١.....	رابعاً مسائل أخرى تتعلق بالمشروع
١١.....	ألف- تحضير موقع البناء من قبل الدولة المضيفة
١٢.....	باء- إجراءات الترخيص والرسوم المترتبة
١٤.....	جيم ميزات تمثيلية متخصصة
١٤.....	خامساً استراتيجية أعمال التدقيق
١٥.....	المرفق الأول: تقرير مدير المشروع حول مشروع المباني الدائمة
٣٨.....	المرفق الثاني: مسودة قرار بشأن المباني الدائمة

أولاً - مقدمة

- ١ - في دورتها السادسة التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شكلت جمعية الدول الأطراف لجنة رقابة (فيما يلي "اللجنة") بصفة هيئة فرعية للجمعية لتوفير رقابة استراتيجية لمشروع المباني الدائمة^(١).
- ٢ - يتم تقديم هذا التقرير وفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1 المرفق الثاني، الفقرة ١٥، التي تنص بأن اللجنة ستقوم بتقديم تقارير منتظمة عن الحالة إلى الديوان وستقوم بتقديم أي مشاريع قرارات أو معلومات إلى الجمعية عن طريق الديوان.
- ٣ - منذ الدورة العاشرة للجمعية، عقدت لجنة الرقابة ١٢ جلسة برئاسة السيد روبرتو بيليلي (إيطاليا)، وذلك في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ١٥ شباط/فبراير، ٢١ آذار/مارس، ١٨ نيسان/أبريل، ٢٣ أيار/مايو، ٢٠ حزيران/يونيو، ٤ تموز/يوليو، ٢٢ و ٣٠ آب/أغسطس، ٩ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- ٤ - أطلع السيد روبرتو بيليلي الفريق العامل في لاهاي عن التطورات الجديدة المتعلقة بالمشروع في مناسبتين، وذلك في اجتماعي اللجنة الرابع والسادس، في ٣١ أيار/مايو و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتم تحضير تقارير مرحلية وإرسالها إلى اجتماعات الديوان التي انعقدت في ١٥ حزيران/يونيو و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي. وتلقت لجنة الميزانية والمالية أيضاً تقريراً مرحلياً في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وإطلاع من قبل رئيس لجنة الرقابة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ثانياً - حالة المشروع

ألف - المراحل والجداول الزمنية

١ - إجراءات المناقصة

- ٥ - في أعقاب موافقة اللجنة^(٢) أجرى مدير المشروع عن طريق فريق تقييم يتكون من أصحاب المصلحة الرئيسيين للمشروع، مرحلة تسبق الاختيار تهدف إلى اختيار مقدمي العروض الأكثر ملاءمة. تمت دعوة أربعة متنافسين للمشاركة في مرحلة منح المشروع وهم؛ تي دي إل، و فيشر/شميت/بولي أند فان إيستيرين، و بالاست ندام/بام، و زوبلين.
- ٦ - وفي نهاية مرحلة منح المشروع^(٣)، في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٢ تم فتح المناقصات بحضور كاتب عدل مستقل.

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة، ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول الجزء الثالث، (ICC-ASP/6/Res.1) الفقرة ٥ والمرفق الثاني.

(٢) الاجتماع السابع عشر للجنة الرقابة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٣) تمت مرحلة منح المشروع من ٧ أيار/مايو إلى ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٢.

٧- تم عمل إجراءات التقييم في الفترة ما بين ٢٣ تموز/يوليو و١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث تم إجراء تقييم مالي ونوعي منفصل من قبل ثلاثة فرق مختلفة. وقام بتمثيل اللجنة بصفة مراقب في فريق التقييم النوعي، رئيسها واثنين من أعضائها.

٨- بعد القيام بزيارة المشاريع المرجعية والعروض والمقابلات مع كلٍ من المتنافسين التي جرت في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم دمج النتائج المجمعة لإجراءات التقييم المالي والنوعي معاً، والتوصل إلى النتيجة النهائية لمرحلة منح المشروع في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. لقد تم تحقيق النتيجة النهائية وفقاً إلى نموذج "ميت" أي (المنافسة الأكثر فائدة اقتصادياً) وتم التقييم بموجب هذا النموذج حيث تطابقت نقاط الجودة على ٦٠ بالمائة، ونقاط السعر على ٤٠ بالمائة من نقاط هذا التقييم. وأوصت لجنة التقييم بالإجماع أن يُمنح العقد العام لمشروع المباني الدائمة إلى تكتل شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين. بمبلغ الحد الأقصى المضمون بقيمة ٧٠٠ ٠٤٤ ١٤٧ يورو مقابل مبلغ بمسوى ١٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو الذي كان متوفراً لهذا الغرض من ميزانية إجمالية قدرها ١٩٠ مليون يورو.

٢- اختيار المعهد العام

٩- بعد اعتبار النتيجة النهائية لمرحلة منح المشروع^(٤)، قررت اللجنة، في أعقاب توصية مدير المشروع ووفقاً إلى قرار بالإجماع لمجلس إدارة المشروع، أن تمنح العقد العام لبناء المباني الدائمة إلى شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين. لم يتم تقديم أي شكوى رسمية ضد عملية المنافسة والنتيجة.

٣- توقيع العقد العام

١٠- بعد موافقة اللجنة^(٥) في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقعت المحكمة وشركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين العقد لتحقيق بناء المباني الدائمة.

باء- تكاليف المشروع

تخفيض تكاليف المشروع

١١- تمت الموافقة على ميزانية المشروع من قبل الجمعية على كلا على المستوى الإجمالي البالغ ١٩٠ مليون يورو^(٦)، وكذلك على كل سنة مالية والمراحل^(٧). وبالتالي، فإن النهج الأولي للجنة لحفظ التكاليف في حدود الميزانية كانت متسقة مع هيكلية الميزانية "للعمل على مراحل"، بواسطة اعتبار - في المراحل المختلفة للمشروع - التدابير للحفاظ على التكاليف ضمن ميزانية المرحلة الجارية.

١٢- ولكن، في اجتماعها الثامن في ٦ تموز/يوليو ٢٠١١، رأت اللجنة أن القرارات بشأن العناصر المتعلقة بمرحلة واحدة من المشروع والتي من شأنها أن تبقى ضمن نطاق الميزانية، قد تؤدي إلى ارتفاع في

^(٤) الاجتماع التاسع للجنة الرقابة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(٥) رسالة من رئيس لجنة الرقابة إلى المسجل في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(٦) القرار رقم ICC-ASP/9/Res. I الفقرة ٣.

^(٧) المرجع نفسه ... المرفق.

التكاليف وأن تكون مخاطر مالية لتتسبب بتجاوز حدود الميزانية في مرحلة لاحقة إذا لم تتم معالجتها في الوقت المناسب. وفي حين أن كلا مدير المشروع وخبراء اللجنة كانوا قد أكدوا أن نوعية التصميم قد تمت بشكل يجدد من المفاجآت إذا نشأت في مراحل لاحقة، وفان الاعتبار أنه نظراً إلى الواقع أنه بعد وقت قصير من بداية التصميم النهائي نشأ احتمال لتجاوز كبير في التكاليف (مفهوم الأمن) يعطي دليلاً واضحاً على عدم اليقين الذي لا يزال يكمن للمشروع.^(٨)

١٣- وفي هذا الصدد، قررت اللجنة تعزيز الأمن المالي للمشروع من خلال اعتماد استراتيجية لاعتبار التكاليف من منظور الميزانية الإجمالية للمشروع بدلا من على أساس مرحلة تلو مرحلة، كما كانت ممارستها السابقة. لذلك، قررت اللجنة إجراء استعراض آخر للمتطلبات المستخدمين للمشروع، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتكاليف "الصندوق ٤"، والاستفادة أيضا من وصول مدير جديد للمشروع^(٩). وتم تأييد هذا النهج أيضاً من قبل لجنة الميزانية والمالية^(١٠). وطُلب من مدير المشروع تحديد النواحي التي يمكن مراجعة المتطلبات لها، خاصة تلك التي تماثل أي أعمال وظيفة تتجاوز ما هو ضروري للعمليات اليومية لمهام المحكمة الجنائية الدولية الأساسية^(١١)، وتقديم خطة مالية من أجل استيعاب عناصر (المجموعة ٣) ضمن ميزانية البناء البالغة ١٩٠ مليون يورو^(١٢).

١٤- وفي اجتماعها التاسع، في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١١، قررت اللجنة أن تنظر في تكاليف (المجموعة ٣) المتعلقة بـ (الصندوق ٤) (معدات المستخدمين المدججة)، التي تقدر بقيمة ٢٢,١ مليون يورو من أجل استيعابها ضمن ميزانية تكاليف البناء البالغة ١٩٠ مليون يورو.

١٥- وفي اجتماعها الثاني عشر، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، طلبت اللجنة من مدير المشروع تقديم خطة مالية حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق الوفورات اللازمة. وفي اجتماع اللجنة الثالث عشر، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قُدمت للجنة الخطة المالية وخلصت إلى أنها تتوقع أن يتم استيعاب تكاليف (المجموعة ٣) بكاملها في حدود ضمن ميزانية تكاليف البناء البالغة ١٩٠ مليون يورو قبل توقيع العقد مع المقاول العام. وبخلاف ذلك، ستقوم اللجنة بنفسها بعمل التخفيضات اللازمة لإنجاز المشروع ضمن التكلفة، أو بالطلب من المستخدمين النظر في إمكانية تحقيق وفورات على أساس خيارهم أنفسهم.

^(٨) قبل البدء في مرحلة التصميم النهائي، جلب منهنج الهندسة القيمة تكاليف مرحلة التصميم الأولية إلى ضمن ميزانية المرحلة، وذلك من أجل توفير نقطة بداية واضحة لمرحلة التصميم النهائي التالية. ولكن، في تنفيذ منهنج الهندسة القيمة، خلال مرحلة التصميم النهائي التالي، أفاد مدير المشروع (برينك) أن مفهوم الأمن يشكل خطراً مالية يصل إلى حدود ١,٥ مليون يورو التي تتحقق في وقت لاحق بكلفة قدرها ١,٨٨ مليون يورو.

^(٩) تقرير عن أنشطة لجنة الرقابة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ICC-ASP/10/22، الفقرة ٧٣.

^(١٠) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السادسة عشرة، ICC-ASP/10/5 الفقرة ٩٠: وأوصت اللجنة بأن يتم وضع استراتيجية تمويل للتعامل ليس بتكاليف "الصندوق ٤" وحسب بل بأي تجاوز آخر للتكاليف المحتملة التي يمكن أن يواجهها المشروع. إن هذا مهم بشكل خاص نظراً لخفض احتياطي ونفقات البناء التي تم بالفعل عملها على احتياطي الطوارئ للمشروع.

^(١١) الاجتماع الثامن للجنة الرقابة في ٦ تموز/يوليو ٢٠١١.

^(١٢) الاجتماع الثاني عشر للجنة الرقابة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٦- وافقت اللجنة مع المحكمة بأنه يلزم لمراجعة المتطلبات بأن تعطي حماية كاملة لمواصفات المشروع الوظيفية في حين عمل التمييز بين تلك المتطلبات الأساسية لحسن أداء واجبات المحكمة الأساسية وبين العناصر الأخرى من المشروع والتي قد لا تلي هذا المعيار^(١٣).

١٧- في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، لاحظت اللجنة أن التغييرات في متطلبات الوظيفة قد تصبح ضرورية من أجل الالتزام بهدف إبقاء الميزانية في حدود التكلفة المعتمدة، خاصة إذا جاءت المناقصة فوق الميزانية المعتمدة بمقدار كبير^(١٤).

١٨- قدم مدير المشروع تحديثاً لتقييم المخاطر حيث أبرز به المخاطر المحتملة التي تم تحديدها في كل مرحلة من مراحل المشروع وتقديراً لتأثيرها المالي^(١٥). وتمت الملاحظة أنه في الفترة بين نهاية مرحلة التصميم النهائية ونهاية مرحلة التصميم النهائي زائد، لقد ازداد تقدير المخاطر من ناحية المشروع والعمل بمقدار 10 مليون يورو. ونتيجة لذلك، فإن الميزانية الإجمالية للمشروع قد تصل إلى ٢٠٠ مليون يورو.

١٩- كررت اللجنة طلبها لتحضير قائمة بالمتطلبات من أجل مراجعة محتملة، وشددت على ضرورة تحقيق عملية خفض التكاليف من أجل تسليم مشروع المباني الدائمة ضمن حدود 190 مليون يورو، وفقاً للقرار رقم ICC-ASP/6/Res.1.

٢٠- ونتيجة لذلك، قدم مدير المشروع قائمة بالمتطلبات الوظيفية للمراجعة المحتملة من قبل اللجنة عند الانتهاء من عملية الاختيار، بالإضافة إلى تحديثاً لتقييم المخاطر. وقررت اللجنة بأن تتخذ القرار بشأن قائمة المتطلبات في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢، إذا لزم الأمر وإذا لم تتم عملية المناقصة بتحقيق الوفورات المتوقعة. ولكن، خلصت اللجنة أيضاً إلى أن البعض من المتطلبات قد تحتاج إلى إعادة النظر بما على أي حال، بغض النظر عن ما إذا كانت عملية المناقصة قد تسفر عن الوفورات المتوقعة، وذلك لكلا التيقن من أن المشروع يلتزم بهدف توفير ما لا يزيد على مباني حسنة الجودة، وإنشاء الأمن المالي لمرحلة البناء التالية^(١٦).

٢١- في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٢، ونتيجة لإجراءات المناقصة، وقبل مرحلة البناء^(١٧) حققت عملية خفض التكاليف أهدافها الرئيسية^(١٨) على النحو التالي:

(أ) لقد تم استيعاب تكاليف (المجموعة ٣) لمعدات المستخدمين المندجة بكاملها ضمن الحد الأقصى المعتمد لميزانية البناء بقيمة 190 مليون يورو (كانت أصلاً بمقدار ٢٢,١ مليون يورو)، وبالتالي إلغاء تجاوز الميزانية البالغ ١٠ ملايين يورو والتي كانت متواجدة قبل عملية المناقصة، و

(ب) لقد تم تحقيق وفورات إضافية بقيمة ٦,٣ مليون يورو^(١٩).

^(١٣) تقرير عن أنشطة لجنة الرقابة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/10/22).

^(١٤) الاجتماع الثاني للجنة الرقابة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢.

^(١٥) الاجتماع الرابع للجنة الرقابة، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

^(١٦) الاجتماع الثامن للجنة الرقابة، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.

^(١٧) الاجتماع التاسع للجنة الرقابة، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(١٨) القرار رقم ICC-ASP/10/Res.6 الفقرة ٦.

وبالتالي، المبلغ المتوقع لتكاليف البناء يبلغ ١٨٣,٧ مليون يورو مقابل ميزانية البناء المعتمدة بقيمة ١٩٠ مليون يورو (أي تحت الميزانية بنسبة ٣,٣٪). كانت اللجنة سعيدة بهذه النتيجة، مع الملاحظة بأن تحديات المشروع في كافة مراحل بنائه تتطلب إتباع نهجاً حذراً للجوانب المالية للمشروع حتى إكماله نهائياً.

٢٢- وعلى هذا الأساس وفي ضوء النتائج الإيجابية لعملية المناقصة، طلبت اللجنة من مدير المشروع بأن يقوم بصقل لائحة المتطلبات التي ستتم مراجعتها، وذلك للتيقن من أن مرحلة البناء للمشروع مجهزة لتسليم مباني ذات نوعية جيدة في حين أنها تتلافى العناصر التي قد لا تحتاج إلى الترابط الاعتيادي مع الوظائف الأساسية للمحكمة، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على التكلفة الإجمالية للملكية.

٢٣- لقد قررت اللجنة أيضاً^(٢٠) تحديث استراتيجيتها المالية وذلك للتيقن من إمكانية التغلب على التحديات في مرحلة البناء مع مواصلة إدارة حكيمة للمخاطر والموارد^(٢١). وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أنه ينبغي استخدام أية نتائج مالية إيجابية التي يمكن تحقيقها قبل البدء الفعلي بالبناء بشكل احتياطي إضافي للظروف غير المتوقعة التي قد تنشأ حتى نهاية المشروع، وخضوعاً إلى قرارات اللجنة المتعلقة بالسياسة. ويشمل هذا، الفرق بين الموارد المخصصة في الميزانية للمقاول العام وبين الإنفاق المتوقع بعد منح العقد (أي، ٦,٣ مليون يورو)، في حين أنه من المتوقع أن ينجم عن مراجعة المتطلبات الوظيفية الواردة أعلاه نتائج مالية إيجابية أيضاً. كما تم أيضاً التوضيح أن أي تخفيض محتمل في تكاليف البناء التي قد ينجم عن اعتماد تعديلات أخرى والتي تعود بالنفع على ميزانية عقد المشروع وفقاً لمعايير برنامج "العقود الهندسية الجديدة ٣" سيتم إضافتها إلى رأس المال في نهاية المشروع فقط. لقد وافقت اللجنة على اعتبار تحديث الاستراتيجية المالية التي ستشمل هذه العاصر.

ثالثاً- رفع التقارير المالية

ألف- إنفاق المشروع

٢٤- وكما أفاد مدير المشروع، الأنفاق المتوقع لميزانية المشروع (١٩٠ مليون يورو) من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، كما كان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، يبلغ ٢٠,٨ مليون يورو، على النحو الوارد في الملحق الثاني من المرفق الأول لهذا التقرير.

باء- الدفعات لمرة واحدة

٢٥- في دورتها السابعة التي تم عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، دعت جمعية الدول الأطراف، الدول الأطراف إلى اعتبار، بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لعمل دفعة واحدة تعادل حصتها في إجمالي التكاليف المقدرة للبناء، والتي تخضع إلى تعديل عندما يتم تحديد الكلفة النهائية للمشروع^(٢٢). الموعد

^(١٩) بما أنه لم يتم تقديم أي تحديات ضد منح العقد، لقد استفاد احتياطي الميزانية المخصص لهذا الغرض من هذا الرصيد الإيجابي بقيمة ٠,٢ مليون يورو.

^(٢٠) الاجتماع التاسع للجنة الرقابة، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(٢١) لقد أيدت لجنة الميزانية والمالية في دورتها التاسعة عشرة هذا النهج أيضاً ICC-ASP/11/15، الفقرة ١.

^(٢٢) القرار رقم ICC-ASP/7/Res.1، الفقرتين ٦ و ٧.

النهائي لتقوم الدول الأطراف باختيار التسديد دفعة واحدة تم تمديده في وقت لاحق إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢^(٢٣).

٢٦- نظرت اللجنة في إمكانية تمديد الموعد النهائي للتسديد دفعة واحدة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٢٤). وأشار مدير المشروع أنه إذا اختارت دول أكثر من الدول الأطراف خيار التسديد دفعة واحدة، سينخفض المبلغ الإجمالي للقرض كما ستخفض الفوائد المستحق دفعها على القرض، في حين أن الإعانة المرتبطة بالجزء غير المستخدم من القرض سيزداد. بالإضافة إلى ذلك، تم التشديد على أن التسديد دفعة سيكون من شأنها تخفيض التسديد دفعة واحدة إلى النصف تقريبا كمية المساهمات التي يتوجب دفعها بخلاف ذلك (كما في ذلك رأس المال والفوائد).

٢٧- لقد وافقت اللجنة بأن تمديد آخر للموعد النهائي لدفعات المرة الواحدة سوف يسفر عن فوائد ولن يؤدي إلى أي قصور واضح، وأشارت أيضا إلى أن عدداً من الدول الأطراف عبروا مؤخراً عن رغبتهم للاستفادة من خيار التسديد دفعة واحدة. وبناء على ذلك، قررت اللجنة أن تقترح في مشروع القرار المتعلق بالمباني الدائمة (المرفق الثاني) تمديداً آخرًا لموعد اختيار هذا النظام إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولعمل دفعات مسقة محتملة ليتم استلامها بكاملها بحلول ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥^(٢٥). كما وافقت لجنة الميزانية والمالية أيضا على أن هذا التمديد "كان تديراً جيداً لزيادة اليقين المالي للمشروع"^(٢٦).

٢٨- وبشكل مماثل لـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اختارت ٣٣ دولة من الدول الأطراف خيار التسديد دفعة واحدة من حصتها المقررة، مما يمثل قيمة إجمالية قدرها ٨١١ ٣٧٠ ٣٦ يورو. حتى ذلك التاريخ، تم استلام دفعات لمرة واحدة أو دفعات جزئية أو كاملة، من ٣٠ دولة من الدول الأطراف، بلغ مجموعها ٤٩٠ ٤٧٠ ٣٤ يورو، والتي من شأنها أن تتيح للمشروع عدم سحب الأموال من قرض الدولة المضيفة حتى حزيران/يونيو ٢٠١٣.

جيم- إجمالي تكاليف الملكية

٢٩- طلبت اللجنة من مدير المشروع تقديم ورقة محدثة عن تكاليف الملكية وعلى وجه التحديد مسألة قيمة الاستهلاك، وتحديد الخيارات المختلفة وتأثيرها، والإطار الزمني، وكذلك نقاط مقارنة مع غيرها من المنظمات الدولية^(٢٧).

٣٠- في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم مدير المشروع عرضاً عن التكاليف الإجمالية للملكية، مشدداً على أن هذه المسألة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، مع التيقن من أن أعمال البناء والعناصر المتصلة بها (كاسكو

^(٢٣) القرار رقم ICC-ASP/8/Res.8، الفقرة ١.

^(٢٤) الاجتماع السابع للجنة الرقابة في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

^(٢٥) الاجتماع التاسع للجنة الرقابة، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(٢٦) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة، ICC-ASP/11/15، الفقرة ١٦٩.

^(٢٧) الاجتماع الأول للجنة الرقابة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

و المجموعة ٣) ستتحقق ضمن إجمالي الميزانية البالغة ١٩٠ مليون يورو^(٢٨). وتم التشديد على أنه يلزم للجمعية واللجنة الإعداد لأثر التكاليف السنوية المتعلقة بالبناء. وتشمل التكاليف الإجمالية للملكية ثلاثة عناصر، وهي: (أ) التكاليف المالية^(٢٩)؛ (ب) تكاليف التشغيل؛ و (ج) تكاليف التمويل، لاستبدال استثمار رأس المال طوال مدة حياة المباني الدائمة.

٣١- يقدر حالياً تأثير التكاليف المستقبلية لاستخدام وامتلاك المباني الجديدة والموقع في عام ٢٠١٦ في نطاق ما بين ١٣,٣ مليون يورو و ١٤,٨ مليون يورو، بما في ذلك التكاليف المالية. يتوقف هذا على خيار التمويل الذي سيتم اعتماده.

٣٢- تم التشديد على أنه يلزم للجمعية أن تعتبر القرار الاستراتيجي لكيفية التعامل بتكاليف التمويل، أي، من خلال نهج سنوي أو لطول مدة حياة المباني الدائمة. وفي حين أن الأخير سيحتاج إلى أن تتحمل الدول الأطراف في البداية تكلفة أعلى من أجل إنشاء صندوق استثماري متعدد السنوات، فإن السابق سيؤدي إلى ارتفاع في التكاليف على المدى الطويل. وأشار مدير المشروع أيضاً إلى أن تأثير كلفة الملكية الإجمالية لن يكن مماثلاً لجميع الدول الأطراف، حيث سيعتمد على قرار كل منهم لاختيار التسديد دفعة واحدة أم لا. وأشار مدير المشروع أيضاً إلى أن القواعد واللوائح التنظيمية المالية ستحتاج إلى مراجعتها لتتفق من اتساقها مع النهج المالي الذي اتخذته الجمعية.

٣٣- وفيما يتعلق بالنهجين الممكنين للتمويل، أشار مدير المشروع إلى أنه في حين أن التكاليف والفوائد لكل من الحليين ينبغي تحليلها بعناية، فإنه يبدو لأول وهلة، أن نهج طوال مدة حياة المباني الدائمة أكثر استدامة ومن شأنه أن يوكد عملية لاتخاذ القرارات والتخطيط أكثر شمولاً لصيانة مباني المحكمة الدائمة باعتبارها من أصول الدول الأطراف الجديدة. وأشار أيضاً إلى أن تحليل مقارنة مناهج المنظمات الدولية الأخرى سيكون ضرورياً من أجل اتخاذ قرار مطلع.

٣٤- أشارت اللجنة أنه في حين أن القضية ينبغي معالجتها في الوقت المناسب، أي حل يتم اعتماده لن يكن له أثراً قبل السنة المالية ٢٠١٦، نظراً إلى أن إكمال المشروع متوقع في عام ٢٠١٥. ولكن، تم الاقتراح أيضاً أنه في حال اختيار نهج طوال مدة حياة المباني الدائمة في نهاية الأمر من قبل الجمعية، فقد يكون من الصواب اتخاذ هذا القرار في وقت مبكر.

٣٥- وافقت اللجنة على أنه يلزم تشكيل فريق عمل فني تحت قيادة مدير المشروع ليقوم بمعالجة توصيات لجنة الميزانية والمالية بشأن تطوير "الافتراضات والخيارات النوعية والكمية والسيناريوهات، بما في ذلك تقييم المخاطر وبيان التكاليف"^(٣٠) المتعلقة بكلفة الملكية الإجمالية^(٣١) مع الأخذ في عين الاعتبار أنه

(٢٨) الاجتماع الثالث للجنة الرقابة، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

(٢٩) هذه التكاليف هي لسداد قرض الدولة المضيفة والفوائد المستحقة، التي ستصل إلى ٦,٩ مليون يورو ولكنها تستحق فقط على الدول الأطراف التي لم تختار التسديد دفعة واحدة.

(٣٠) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثامنة عشرة، ICC-ASP/11/5 الفقرة ٦٧. تم التشديد على هذه التوصية في تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورته التاسعة عشرة، ICC-ASP/11/15 الفقرة ١٦٥.

(٣١) الاجتماع السادس للجنة الرقابة، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

ينبغي أن تشمل المراجعة "جميع المناهج الممكنة، بدون التركيز على خيار واحد، مثل النهج لمدى حياة المبني"^(٣٢). وستعين على الفريق العامل أيضا معالجة أي خيارات بالنسبة للدول الأطراف في المستقبل لتقوم بالمساهمة في تكاليف المشروع، على النحو الموصى به أيضا من قبل لجنة الميزانية والمالية^(٣٣). وأشارت اللجنة إلى أن الدول الأطراف ستجد صعوبة بالغة في التعامل بالمستوى الأقصى للأثر المالي المقدر لكلفة الملكية الإجمالية. وبالتالي، فإن أي نهج لتمويل كلفة الملكية الإجمالية سيحتاج إلى اعتبار الحد من التأثير المالي الفوري لكلفة الملكية الإجمالية، بما في ذلك عن طريق مزيج من نهج طوال مدة حياة المباني الدائمة، والنهج السنوي أو بطريقة أخرى. وبعد ذلك يتم جلب هذه المسألة إلى المناقشة خلال عام ٢٠١٣.

دال - معدات المستخدمين غير المدججة ("المجموعة ٢")

٣٦- اعتبرت اللجنة توصية لجنة الميزانية والمالية بأنه يلزم للمحكمة أن تقوم بمراجعة الخيارات المحتملة لتخفيف تكاليف (المجموعة ٢) مرة أخرى، بما في ذلك مدى ملاءمة وتمديد مدة استخدام المعدات الحالية^(٣٤). وخلصت اللجنة إلى أنه ينبغي للمحكمة، بالتشاور مع مدير المشروع ولجنة الرقابة، بأن تقوم بوضع خيارات جديدة لتخفيض عناصر (المجموعة ٢)، بما في ذلك مدى ملاءمة وتمديد مدة استخدام المعدات الحالية وكذلك خيار الشراء المشترك مع المؤسسات الأخرى، والتقرير عن ذلك بالتفصيل في الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة الرقابة.

رابعاً مسائل أخرى تتعلق بالمشروع

ألف - تخصيص موقع البناء من قبل الدولة المضيضة

٣٧- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(٣٥)، ذكرت الدولة المضيضة أن أعمال هدم ثكنات ألكساندر قد بدأت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومازالت مستمرة وفقاً للجدول الزمني.

٣٨- تم تنظيم زيارة إلى موقع ثكنات ألكساندر لأعضاء لجنة الرقابة من قبل الدولة المضيضة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، من أجل تقييم التقدم المحرز في عملية الهدم. وفي اجتماعها الثالث الذي انعقد في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، تناولت اللجنة ثلاثة قضايا محددة فيما يتعلق بالنتائج الناجمة عن هذه الزيارة:

(أ) إمكانية الوصول إلى المدخل الرئيسي: لوحظ أنه نظراً إلى ضيق الشارع، قد يلزم القيام ببعض من أعمال البنية التحتية من قبل البلدية لتتيح للسيارات التوقف أمام المدخل الرئيسي.

(٣٢) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة، ICC-ASP/11/15، الفقرة ١٦٦.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٧.

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٧٠.

(٣٥) الاجتماع الأول للجنة الرقابة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(ب) مستوى سطح الأرض: لوحظ أن مستوى سطح الأرض الحالي أعلى بمقدار كبير من مستوى الشارع ويبدو أنه سيتم تسليمها على هذا النحو إلى المحكمة. وطُرح السؤال عما إذا كان هذا يتوافق مع الاتفاقية من الدولة المضيفة لتسليم الأرض جاهزة للبناء.

(ج) المدخل الحالي في شارع فان ألكيماديلان: تم إعلام اللجنة أن المدخل الحالي في شارع فان ألكيماديلان يستحق حمايته، وقد يبقى في مكانه إذا تم تصنيفه من الناحية المعمارية.

٣٩- أشارت اللجنة إلى أنه في حال أن تتسبب أي من هذه النتائج بتأخير وتكاليف إضافية التي تدخل في نطاق المباني الدائمة، فلن يمكن تغطية هذه التكاليف من ميزانية المباني الدائمة.

٤٠- وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المدخل الرئيسي، أوضح مدير المشروع أنه خلال العامين الماضيين تمت مناقشات مكثفة مع إدارة تخطيط المدن في البلدية للتيقن من أن التصميم كما هو عليه حالياً يتوافق ضمن المساحة المتوفرة. وأعرب مدير المشروع عن اقتناعه أن التصميم على أرضية موقع المحكمة وتصميم البلدية للمساحة الحضرية، سوف يلبيان جميع المتطلبات.

٤١- لقد أوضحت لجنة الرقابة أيضاً أن الدولة المضيفة قد أشارت مرة أخرى إلى الفقرة ٤٩ من هذا التقرير، وأنها تتوقع تسليم الموقع جاهزاً للبناء وبشكل عام، بمستوى سطح الأرض الطبيعية حالياً من المباني والأساسات، والكابلات والأنابيب والتلوث، وحُفَر التنقيب الخ. وبالتالي، سيكون سطح الأرض بمستوى الأرض الطبيعية العامة، في حين أنه ستعود المسؤولية إلى المشروع لجلبها إلى المستوى الذي يتطلبه التصميم. ومن الناحية العملية، كان من المتوقع أن توفر أعمال الاستعداد للبناء إمكانية الدخول إلى الموقع وحركة سير مركبات أعمال البناء وأن تتوافق مع الترتيبات العملية المتفق عليها بين مكتب مدير المشروع وممثلي الدولة المضيفة. لقد رحبت اللجنة أيضاً بالجهود الإضافية التي بذلتها الدولة المضيفة للقيام بأعمال المسح على الموقع.

٤٢- لقد تم الانتهاء من عملية هدم ثكنات ألكساندر في موقع البناء من قبل الدولة المضيفة وفقاً للجدول الزمني، كما تم التوقيع على صك نقل ملكية الأرض من قبل وزارة الشؤون الخارجية الهولندية والمحكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

باء- إجراءات الترخيص والرسوم المترتبة

٤٣- أبلغ مدير المشروع اللجنة^(٣٦) أنه تم تقديم طلب رخصة البناء وتم استلامه من قبل بلدية لاهاي في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

٤٤- وفقاً للجدول الزمني الأولي لإجراءات الترخيص الذي قدمته بلدية لاهاي كان ينبغي نشر التصريح رسمياً في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث يخضع بعد ذلك إلى ملاحظات العموم لمدة ستة أسابيع - ونشر الترخيص النهائي الذي كان مقرراً في البداية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تقرر الإبقاء

^(٣٦) الاجتماع الثالث للجنة الرقابة، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

على فترة ستة أسابيع أخرى لمواجهة أية تحديات قانونية محتملة، مما يؤدي إلى الأسبوع الأول من يناير ٢٠١٣.

٤٥ - تم إبلاغ اللجنة^(٣٧) أنه نظراً إلى طبيعة طلب التصريح المعقدة، وفي أعقاب عدداً من الاجتماعات الأخرى مع البلدية (التي نتج عنها المزيد من أعمال التصميم وإعادة التصميم من قبل فريق المشروع) فقد تم تأخير إجراءات رخصة البناء من قبل البلدية حتى إنهاء هذه الأعمال وفقاً للمعايير المطلوبة. ونتيجة لذلك، لقد تم أخيراً نشر مسودة رخصة البناء في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأنه من المتوقع الآن بأن تنتهي فترة التحدي القانوني المحتمل في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٦ - أشار مدير المشروع في تموز/يوليو ٢٠١٢^(٣٨) أن سداد رسوم الترخيص سيستحق دفعه عندما يتم نشر الترخيص النهائي. وأكد مدير المشروع أيضاً أنه سيكون بوسع المقاول الذي تم اختياره بأن يقوم بعمل المزيد من البحوث للتربة والاستعدادات الأخرى للبناء في الفترة بين تسليم الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والانتهاج من إجراءات الترخيص في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤٧ - تم إبلاغ اللجنة^(٣٩) بأن رسوم طلب الترخيص بلغت ٢,٥ مليون يورو، مما تشكل الحد الأقصى للمبلغ المقرر لإجراءات الترخيص في لاهاي^(٤٠). كانت اللجنة قد عاجلت في وقت لاحق رسالة إلى الدولة المضيفة، بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بشأن رسوم الترخيص المتعلقة بالمسؤولية عن التكاليف الإدارية، وإنشاء محيطاً ملائماً للمشروع، وأجابت الدولة المضيفة في رسالة موجهة إلى اللجنة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٤٨ - أشارت الدولة المضيفة^(٤١) إلى أنها ناقشت مسألة رسوم الترخيص مع بلدية لاهاي، والتي أشارت إلى أنه ليس لديها المجال لتخفيض رسوم الترخيص. لذلك، وعلى النحو الذي ورد في رسالة إجابتهم في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، كانت وزارة الشؤون الخارجية الهولندية على استعداد لتساهم بمبلغ ١,٥ مليون يورو بشرط أن تُستخدم هذه الوفورات حصراً لمشروع المباني الدائمة، وأن يتم تخصيص مبلغ ٠,٥ مليون يورو لتغطية تكاليف هدم الجدران المحيطة وكذلك للمساهمة في النكسات المحتملة مثل إزالة العقبات على عمق يزيد عن ٢,٥ متر.

٤٩ - شددت اللجنة أنه بشكل منفصل عن رسوم إجراءات الترخيص، كانت الدولة المضيفة قد وافقت في وقت سابق على نقل الأرض "جاهزة للبناء"، مما يعني أنه تمت مناقشة هذا الأمر في اجتماعات اللجنة السابقة^(٤٢). وأشارت اللجنة^(٤٣) إلى أنه تم تعريف مفهوم "جاهزة للبناء" في مذكرة من الهيئة الحكومية

^(٣٧) الاجتماع التاسع للجنة الرقابة، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢.

^(٣٨) الاجتماع الثامن للجنة الرقابة، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.

^(٣٩) الاجتماع الثالث للجنة الرقابة، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

^(٤٠) التقرير المحلي لأنشطة لجنة الرقابة CBF/15/18 الفقرات ٤٩ إلى ٥٢.

^(٤١) الاجتماع السابع للجنة الرقابة، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

^(٤٢) الاجتماع الثالث والرابع والخامس للجنة الرقابة (٢٠١٢)، المنعقدة في ٢١ آذار/مارس و٤ و١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على التوالي.

^(٤٣) الاجتماع الثامن للجنة الرقابة، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.

للمباي، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأكدت اللجنة أن هذه المذكرة لم تتضمن أي إشارة إلى تحديد مسافة ٢,٥ متر تحت الأرض المذكورة في رسالة الدولة المضيفة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢. ولكن، أصرت الدولة المضيفة على أن لا تُعتبر المذكرة بأنها جزءاً من الإطار القانوني الذي ينظم مسؤولياتها في المشروع.

٥٠- قبلت اللجنة مساهمة الدولة المضيفة تجاه رسوم الترخيص، بدون المساس بالإطار القانوني القائم الذي ينظم مسؤوليات الدولة المضيفة وجمعية الدول الأطراف^(٤٤).

جيم ميزات تمثيلية متخصصة

٥١- أشار مدير المشروع إلى أنه تم تخصيص مبلغ ١,٢ مليون يورو في الميزانية من أجل "ميزات تمثيلية متخصصة"، التي لم يتم تعريفها في هذه المرحلة بعد. وكان القرار رقم ICC-ASP/6/Res.1 قد حدد تعريف مفهوم "ميزات التمثيل المتكاملة" بأنها "منحوتات كبيرة أو الفسيفساء أو قطع أخرى كبيرة ليتم دمجها في الهندسة المعمارية أو في واجهات المبنى أو في أراضي المبنى"^(٤٥).

٥٢- اعتبرت اللجنة كيفية المضي قدماً بشأن هذه المسألة، وقررت البحث في سبل لتشمل قطع فنية مندمجة في التصميم، على النحو المطلوب في القرار رقم ICC-ASP/6/Res.1.^(٤٦)

خامساً استراتيجية أعمال التدقيق

٥٣- في تموز/يوليو ٢٠١٢^(٤٧)، تم إبلاغ اللجنة بأن مدير المشروع قد أعد مسودة لاستراتيجية أعمال التدقيق. وأوصى مدير مكتب التدقيق الداخلي بأن تتم الاستعانة بمصادر خارجية لبعض من أنشطة التدقيق.

٥٤- وشددت اللجنة على أن مشروع المباي الدائمة بحاجة إلى استراتيجية للتدقيق وأن تعطى مرتبة الأولوية، وأشارت إلى أنه يلزم بأن يقوم بما خبير مستقل. اقترح مدير المشروع التعاقد مع استشاري خارجي للقيام بهذه المهمة مثل مستشار من مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة، الذي يكون له المعرفة بمشاريع المباي الدائمة.

٥٥- في أعقاب التوصيات التي قدمتها لجنة الميزانية والمالية في دورتها التاسعة عشرة^(٤٨)، أعادت اللجنة النظر في هذه المسألة وقررت أن الاختصاص الخارجي الذي تم طلبه ليقوم بهذه المهمة سيلزم توظيفه عن طريق إجراءات الاختيار الذي ينطوي على عدد من العروض وبموجب إرشادات مكتب التدقيق الداخلي^(٤٩).

(٤٤) الاجتماع العاشر للجنة الرقابة، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٤٥) الاجتماع السابع للجنة الرقابة، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(٤٦) الاجتماع الثامن للجنة الرقابة، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) ICC-ASP/11/15، الفقرات ٨٠ - ٨٢.

(٤٩) الاجتماع الثاني عشر للجنة الرقابة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

تقرير مكتب مدير المشروع بشأن مشروع المباني الدائمة

ملخص

يوفر مكتب مدير المشروع في هذا التقرير تحديثاً لأنشطة مشروع المباني الدائمة خلال عام ٢٠١٢. ويشمل التقرير لمحة عامة عن التحديات الرئيسية التي تم اختبارها خلال هذه الفترة. ويتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن الوضع المالي للمشروع بما في ذلك مدفوعات التسديد دفعة واحدة ومقترح تمديد الموعد النهائي للدول الأطراف لاختيار التسديد دفعة واحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ألف - مقدمة

١- يتم تقديم هذا التقرير وفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1، المرفق الرابع، الفقرة ٦، الذي ينص على أنه يتعين على مكتب مدير المشروع تقديم تقارير عن الوضع ربع سنوية (أو حسب الاقتضاء) إلى لجنة المراقبة. ويقدم التقرير تحديثاً لأنشطة مشروع المباني الدائمة خلال عام ٢٠١٢ نظراً إلى الدورة الحادية عشرة المقبلة لجمعية الدول الأطراف.

باء - أنشطة المشروع

١- مناقصة المقاول العام

- ٢- كانت إجراءات المناقصة متكونة من مرحلتين: (أ) مرحلة الاختيار الأولي، (ب) ومرحلة منح العقد.
- ٣- تهدف مرحلة الاختيار الأولي إلى اختيار مقدمي العروض الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المشروع. وقام فريق التقييم الذي يتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع، بعمل اختيار أولي آخذاً في عين الاعتبار عدداً من أسباب الاستثناء، وبعض متطلبات الحد الأدنى فضلاً عن مجموعة من معايير الاختيار، من الناحية التقنية والنوعية في طبيعتها.
- ٤- تلقى فريق التقييم أربعة تعبيرات عن الاهتمام، التي تم تقييمها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً. أدى ذلك إلى اختيار المتنافسين الأربعة، الذين تمت دعوتهم إلى مرحلة منح العقد وهم: تي بي أي كونسورتيوم، و فيشر/شيمت/بويلي آند فان إيسترين، و بالاست اندام/بام، و زوبلين.
- ٥- بدأت مرحلة منح العقد في بداية أيار/مايو ٢٠١٢ بتوزيع وثائق طلب العروض على مقدمي العروض الأربعة.
- ٦- تم عقد سلسلة من الاجتماعات التي تم تشكيلها بكل عناية مع مقدمي العروض الأربعة في الفترة بين أيار/مايو ومنتصف تموز/يوليو ٢٠١٢ لإطلاعهم على مجموعة واسعة من وثائق المناقصة وتقديم التدريب في منهجية "العقود الهندسية الجديدة - ٣". نشأت منهجية "العقود الهندسية الجديدة - ٣" في

المملكة المتحدة والتي تُستخدم أيضاً على الصعيد الدولي، حيث تنطوي على القيمة مقابل السعر بدلا من الاستناد على أرخص الأسعار فقط. لقد تم اختيار هذه المنهجية نظرا إلى مزاياها لتحفيز شراكة تعاونية بين العميل والمقاول طوال مراحل مدة المشروع، وبالتالي توفير أفضل ضمانات للمشروع لإتمامه في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية ووفقا للمتطلبات.

٧- قدم جميع مقدمي العروض الأربعة عروضاً للمشروع في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٢، وعُقدت دورة لفتح مظاريف المناقصات رسمياً وذلك بعد فترة قصيرة من إغلاق فترة تقديم العروض. تم عقد جلسة لفتح مظاريف المناقصات بحضور؛ ممثلين عن المحكمة، وفريق إدارة المشروع، وكاتب عدل هولندي مستقل. قام كاتب العدل بتوثيق هذه العملية ونتائج الإجراءات في تقرير رسمي. لقد كانت المعلومات المالية منفصلة عن المعلومات النوعية.

٨- تم تشكيل فريق لإجراء تقييم أولي على نوعية العروض الأربعة قبل دمج هذه التقييمات مع النتائج المالية واتخاذ القرار بشأن المقاول الذي سيتم اختياره. شمل الفريق الذي يترأسه مدير المشروع، خبراء مستقلين وممثلين عن المحكمة والذي كان مدعوما من مستشارين من فريق إدارة المشروع وأعضاء فريق التصميم. قَبِل ثلاثة من أعضاء لجنة المراقبة دعوة لمراقبة عمل فريق التقييم وعملية التقييم. ولم تقبل الدولة المضيفة هذا العرض.

٩- تم عقد الدورة الأولى لفريق التقييم في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. الغرض من هذه الدورة كان لجمع نقاط فردية من أعضاء الفريق السبعة ولإجراء تقييم أولي للمتغيرات المحتملة التي اقترحتها المتنافسين استنادا إلى الوثائق المقدمة في هذه العروض (والتي تم تحديدها في طلب العروض). وفي منتصف آب/أغسطس ٢٠١٢ قام فريق التقييم بزيارة مشروع مرجعي واحد الذي اقترحه كل من مقدمي العروض. وتلى هذه الزيارات مباشرة اجتماعاً حيث قدم فيه كل من أعضاء الفريق الرئيسيين الثلاثة المقترحين من مقدمي العروض المشاركين عرضاً مرئياً حيث قاموا بشرح دورهم ضمن فريق المشروع بشكل مفصل وما هي الأمور التي يعتبرون أنها تشكل الجوانب الرئيسية لخطة النهج التي قدموها.

١٠- اجتمع فريق التقييم للمرة الثانية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ في دورته الختامية. وفي هذه الدورة، تم إكمال كلا التقييم النوعي والتقييم المالي ووضعت بعد ذلك النتائج معا في نموذج التقييم. لقد تم تصميم عملية المناقصة على أساس اختيار المناقصة الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية حيث تحتسب الجودة بنسبة ٦٠% والسعر بنسبة ٤٠% من النتيجة الإجمالية. إن هذا من شأنه أن يضمن بأن يقوم المقاول الذي تم اختياره بالتوازن الأمثل بين الوقت والتكلفة والجودة مما يعطي حماية للأهداف العامة للمشروع.

١١- في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، أُمي فريق التقييم عمله بتوصية بالإجماع لمنح العقد لمشروع المباني الدائمة إلى تكتل شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين (جزء من مجموعة شركات فولكر فيسلز). بمبلغ الحد الأقصى المضمون بقيمة ٧٠٠ ٠٤٤ ١٤٧ يورو مقابل مبلغ بمسئوى ١٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو الذي كان متوفراً لهذا الغرض من ميزانية إجمالية قدرها ١٩٠ مليون يورو.

١٢- في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، صادقت لجنة المراقبة على توصية من فريق التقييم ومنحت العقد إلى تكتل شركة فيشر آند شميت/بويلي فان إيسترين، خضعاً إلى إجراء الصمت الذي انتهت مدته في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ ظهراً. في ذلك اليوم نفسه، أبلغ مدير المشروع جميع المرشحين، عن طريق الهاتف

والبريد الإلكتروني ورسالة خطية رسمية، بالقرار المعتمد. وبهذا بدأت "فترة الكاتيل" القانونية (فترة ١٥ يوماً التي يمكن للمتنافسين تقديم شكوى قانونية ضمنها بشأن إجراءات المناقصة). لم يتقدم أي من مقدمي العروض بأي شكوى.

٢- نقل موقع المباني الدائمة إلى المحكمة

١٣- بناء على مبادرة من الدولة المضيفة، تم عمل زيارتين إلى الموقع في ٢٠ حزيران/يونيو و٩ آب/أغسطس من أجل التحضير لتسليم الموقع بشكل سلس. لقد أكملت الدولة المضيفة جميع أعمال الهدم على الموقع وفقاً للجدول الزمني.

١٤- في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تم تعديل الصك الأصلي الذي يشكل عقد الإيجار للأرض والمباني المحكمة من أجل التسجيل بأن تاريخ تسليم المباني من الدولة المضيفة إلى المحكمة سيتم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بدلاً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كما كان مقدراً في البداية.

٣- البناء - عقد المقاول العام

١٥- تم التوقيع على العقد مع المقاول الذي وقع عليه الاختيار وتسليم الموقع إلى مقاول البناء في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبذلك بدأت مرحلة البناء.

١٦- لقد تم تقسيم منح العقد إلى جزئين؛

(أ) يقتصر الجزء الأول إلى تكلفة محدود ٥ ملايين يورو لإكمال التصميم الفني والأعمال التحضيرية من قبل فريق البناء (بما في ذلك فريق التصميم، الذي أصبح جزءاً من فريق المقاول وفقاً إلى نموذج الهندسة والبناء المصدق من أجل المشروع)^(٥٠). يتولى المقاول من لحظة توقيع العقد كافة المسؤوليات والمخاطر المتعلقة بالتصميم المتوقع إنهاؤها بحلول نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٣؛

(ب) والجزء الثاني من العقد، يشكل أعمال البناء الفعلية في الموقع والتي سيتم منحها بعد استلام رخصة البناء النهائية من البلدية، والمتوقع استلامها في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٧- وبالتوقيع على العقد، فقد وافق المقاول على السعر الأقصى المضمون (محدد حالياً بقيمة ٧٠٠ ٠٤٤ ١٤٧ يورو) وسيستمر تحفيزه طوال مدة المشروع لإيجاد وفورات إضافية. وخلال مرحلة البناء، سيكون من المهم بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في المشروع بأن يلتزموا بالانضباط والامتناع عن إجراء تغييرات إذ أن هذه سيكون لها تأثيراً مالياً وستؤدي إلى تغيير مستوى الحد الأقصى للسعر المضمون والمتفق عليه مع مقاول البناء.

(٥٠) ICC/ASP/9/28، الفقرة ٧٠.

٤- تحديث بشأن استيعاب عناصر (المجموعة ٣) ضمن ميزانية البناء بقيمة ١٩٠ مليون يورو والإجراءات المستمرة لتخفيض التكلفة

١٨- في دورتها العاشرة، طلبت الجمعية من مدير المشروع بأن يستوعب عناصر (المجموعة ٣) بكاملها ضمن الميزانية العامة البالغة ١٩٠ مليون يورو^(٥١). كما تم الطلب أيضاً من مكتب مدير المشروع إجراء مراجعة أخرى للاحتياجات من أجل تعزيز الأمن المالي للمشروع مع الحفاظ على المواصفات الوظيفية للمباني^(٥٢).

١٩- قدم مدير المشروع إلى لجنة المراقبة في اجتماعها الثالث عشر في عام ٢٠١١ استراتيجية لتخفيض التكاليف، وذلك لتحقيق الوفورات المستهدفة في ثلاثة مراحل. لقد تم العثور على وفورات هامة في ميزانية التصعيد والحالات الطارئة ومن خلال نهج "هندسة ذات القيمة" التي اعتمدها المشروع^(٥٣).

٢٠- في الفترة بين نهاية مرحلة التصميم النهائي ونهاية مرحلة التصميم النهائي زائد، ارتفع مستوى المخاطر المقدرة من ناحية المشروع والعميل بمقدار 10 ملايين يورو. دفعت هذه الزيادة مدير المشروع إلى تقديم استراتيجية جديدة للجنة المراقبة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك لتحقيق وفورات جديدة في ثلاثة مراحل: (أ) وفورات في التصميم، (ب) تعديلات للنظام، و (ج) تعديلات رئيسية مختصرة.

٢١- بعد انتهاء فريق التقييم من نتيجة المناقصة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، أطلع مدير المشروع لجنة المراقبة في اجتماعها التاسع، الذي انعقد في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أن عملية المناقصة قد تمت في تلك المرحلة تحت الميزانية المتوفرة بمقدار كبير، وبالتالي، سيكون بوسع ميزانية البناء أن تستوعب الميزانية الكاملة لـ (المجموعة ٣).

٢٢- وعلاوة على ذلك، حققت نتيجة المناقصة كمية إضافية متوقعة من الإنفاق المتبقي تقدر بقيمة ٦٤١ مليون يورو الناجمة عن المتغيرات التي قدمها مقاول البناء وقبلها المشروع.

٢٣- يجب أن تؤخذ هذه الكمية المتبقية بحذر لأن المسار ما زال طويلاً لإنجاز المشروع على الرغم من أن المبلغ المعدل المخصص لمخاطر المشروع (يبلغ قدره حالياً في ١٢,٩ مليون يورو) ينبغي أن يكون كافياً لتغطية المخاطر المتبقية لفترة البناء. وبناء على توصية من مدير المشروع، المبلغ المتبقي (البالغ ٦,٣ مليون يورو) سيتم التعامل به بأنه مبلغ احتياطي إضافي لظروف غير متوقعة التي قد تنشأ حتى نهاية المشروع بالإضافة إلى مخاطر الحالات الطارئة.

٢٤- ستتم مراجعة القائمة الحالية للوفورات الممكنة من إجراءات تخفيض التكاليف (تم إعدادها بالتعاون مع فريق المستخدمين وفريق التصميم) وذلك من أجل التيقن من أن مرحلة بناء المشروع ستوفر مبان ذات نوعية جيدة، مع تلافي العناصر التي قد لا تفي بمعايير التناسق مع الوظائف الأساسية للمحكمة والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على التكلفة الإجمالية للملكية.

(٥١) القرار رقم ICC/ASP/10/6، الفقرة ٦.

(٥٢) ICC-ASP/10/22، الفقرات ٧٣ إلى ٧٥، و ICC/ASP/10/Res.6 والقرار الفقرة ٧.

(٥٣) المرجع نفسه، الفقرتين ٦٩ و ٧٠.

٢٥- سيقدم مكتب مدير المشروع إلى لجنة المراقبة لمحة عامة عن القائمة المحدثة للوفورات الممكنة وتأثيرها المقدر على تكلفة المشروع بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعند الانتهاء من التصميم الفني في نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، سيكون من الممكن تحديد الوفورات الفعلية التي تحققت نتيجة لتنفيذ بعض التغييرات في المشروع. ولكن، ومن الناحية العملية، من المحتمل بأن تستخدم الوفورات في البعض من أجزاء المشروع لتعويض أي مسائل جديدة قد تنشأ في أجزاء أخرى من المشروع.

٥- إدارة المخاطر

٢٦- الهدف من إدارة المخاطر، عن طريق سجل للمخاطر، هو للتعامل بالمسائل غير المؤكدة الحالية والمقبلة بشكل منتظم. وأن مخاطر المشروع (التي يتم تحديدها بأنه قد يكون لها تأثيراً سلبياً محتملاً أو من شأنها أن تهدد حالات غير مؤكدة، أو سيناريوهات مقبلة أو أحداث على أهداف المشروع) سيتم توضيحها في سجل المخاطر. ويوفر السجل لمحة عامة عن المخاطر والنتائج الناجمة عنها (الأثر/العواقب على المشروع) وأسبابها. ويشمل السجل أيضاً تأثير الخطر على المشروع (حجم الأثر)، واحتمال وقوع الخطر، وكذلك التدابير التي سيتم اتخاذها لتخفيف خطر معين، والشخص المسؤول عن مبادرة الاستجابة لها.

٢٧- يشكل سجل المخاطر أداة هامة في إدارة المشروع. وفي أعقاب توصية من المدقق الداخلي، يتم تنفيذ تحديثات لسجل المخاطر بشكل منتظم أكثر، كما أن سجل المخاطر أصبح بنداً ثابتاً في جدول أعمال فريق المشروع. عندما يتم تحديد/إضافة مخاطر هامة إلى السجل القائم، يتم عند ذلك الإبلاغ عنها إلى لجنة المراقبة.

٢٨- يتم الآن تقييم أهم المخاطر التي يتم تحديدها في سجل المخاطر، كما يتم تقييم الآثار المالية في إطار ميزانية البناء المعدلة. تبلغ ميزانية المخاطر الإجمالية حالياً ١٢،٩ مليون يورو. ومدير المشروع هو المسؤول عن إدارة مرحلة البناء ضمن حدود هذا المبلغ.

٦- إجراءات ترخيص البناء

٢٩- تحول الاستئناف الأولي ضد خطة تقسيم المناطق من قبل إحدى جمعيات السكان إلى استئناف رسمي في نيسان/أبريل ٢٠١١ والذي تم سماعه من قبل محكمة الاستئناف في شباط/فبراير ٢٠١٢. تمكن المشروع من الاستمرار في إعداد وتقديم طلب رخصة البناء لأن مقدم الاستئناف لم يطلب تعليق خطة تقسيم المناطق ولكنه اختار بدلا من ذلك رفع استئناف ضد البعض من عناصرها. لم ينجح الاستئناف ولم ينتج عنه إلا تغيير طفيف فقط في صياغة خطة تقسيم المناطق والتي لم يكن لها تأثيراً على المشروع.

٣٠- تم تقديم طلب رخصة بناء المشروع إلى البلدية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢. أصدرت البلدية مسودة تصريح في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والتي يمكن تقديم شكوى مكتوبة ضدها حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣١- عرضت الدولة المضيفة، في رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، المساهمة بـ ١,٥ مليون يورو نحو رسوم الترخيص بشرط أن تُستخدم الوفورات الناتجة حصراً للمشروع، وأن يتم تخصيص مبلغ ٠,٥ مليون يورو لتغطية تكاليف هدم الجدران المحيطة وكذلك للمساهمة في التكاليف المحتملة. قبلت اللجنة العرض بدون الإجحاف بالإطار القانوني القائم الذي ينظم مسؤوليات الدولة المضيفة وجمعية الدول الأطراف المتعلقة بالمشروع.

٣٢- تم تحديد الموعد المستهدف للحصول على رخصة البناء النهائية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. بعد هذا التاريخ، هناك فترة متبقية لمدة ستة أسابيع إضافية من خطر تقديم أي استئناف إلى المحكمة.

٣٣- يتوقع المشروع أنه ما زال هناك خطر الاستئناف ضد رخصة البناء من جانب واحد أو أكثر من السكان الذين تقدموا بالاستئناف أصلاً ضد خطة تقسيم المناطق. ولكن، هناك تخصيص في سجل المخاطر للتعامل بالأثر المالي المحتمل من التحديات القانونية المقبلة للمشروع، وعلاوة على ذلك، فإن القضايا المتعلقة التي قد تتسبب بتحديات ليست كبيرة بما فيه الكفاية لإيقاف المشروع أو التأثير عليه بشكل كبير لأنها تتعلق فقط بالأرض ومناطق مواقف السيارات.

٣٤- يواصل مكتب مدير المشروع والبلدية بعقد اجتماعات بشكل منتظم مع ممثلي منطقة الجوار والمجتمع المحلي من أجل إطلاعهم بشكل تام عن المشروع وتبديد أي مخاوف قد تنشأ وبالتالي محاولة تلافي بقدر الإمكان أي تحدي قانوني محتمل في المستقبل لهذا المشروع.

٣٥- إن مخاطر التأخير المتوقع في الحصول على رخصة البناء ليس من المنتظر بأن يكون لها تأثيراً على التاريخ المستهدف لإنهاء المشروع في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥. لقد تم تعديل التخطيط في مرحلة المناقصة للتعامل بهذه المسألة. وفي الفترة حتى يتم الحصول على رخصة البناء النهائية، سيعمل المشروع بشكل رئيسي على أنشطة التصميم الفني. والأنشطة الأخرى التي يمكن القيام بها بدون المساس بالنتيجة الفعالة لعملية رخصة البناء، مثل إجراء استطلاعات إضافية وإقامة المساكن، سيتم عملها أيضاً خلال هذه الفترة.

٧- تدفئة وتبريد المباني

٣٦- نصّ الموحز التنافسي للمشروع أن التدفئة المركزية ستكون متاحة للمباني الجديدة. وبعد مشاورات مكثفة بين الدولة المضيفة، والبلدية، وشركة إينيكو لتوريد الطاقة، ومكتب مدير المشروع، تم تقديم مقترح لحل بديل ينطوي على تزويد المشروع بمرفق تخزين التدفئة والتبريد^(٥٤). حكمت لجنة المراقبة بأن هذا الحل البديل للمشروع مقبولاً من كلا الناحيتين الفنية والاستدامة^(٥٥). علاوة على ذلك، ستكون تكاليف الصيانة للحل الجديد أقل بمقدار قليل للمحكمة وسيتم تقديمها بمستوى أسعار السوق للطاقة.

٣٧- لقد تم تشكيل فريق عمل يتألف من أعضاء هيئة المحكمة ومكتب مدير المشروع للنظر في المسألة بالتفصيل. لقد اجتمع هذا الفريق العامل عدة مرات خلال عام ٢٠١٢. وبالتعاون مع المستشار القانوني

(54) ICC-ASP/10/22، الفقرات ١٠١ إلى ١٠٤.

(55) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥.

الخارجي للمشروع، يقوم مدير المشروع بإعداد الوثائق المطلوبة لإبرام عقد لمدة ٣٠ عاماً مع شركة إينيكو لتوريد الطاقة.

٣٨- تنطوي المفاوضات الجارية مع شركة إينيكو والبلدية على استثمار أولي بمقدار ٨٠٠ ٠٠٠ يورو من قبل المحكمة كجزء من رسوم المشروع لقضية خزن التدفئة والتبريد. ولكن، من منظور تكلفة الملكية الإجمالية المقبلة، ستحقق المحكمة وفورات تزيد على ٦٠ ٠٠٠ يورو في السنة نظراً إلى التكلفة الأقل لتعريفات التدفئة والتبريد السنوية مقارنة بتعريفات التدفئة المركزية. وعلى مدى فترة ٣٠ عاماً، فإن الوفورات الفعلية للمحكمة سيبلغ مجموعها ٣ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو تقريباً.

٨- مراجعة المشروع

٣٩- لقد تم وضع استراتيجية للتدقيق بحسابات المشروع بالتعاون مع المراجعين الداخليين والخارجيين. ومن أجل التيقن من استقلالية الاستراتيجية، تقدم مدير المشروع بالتشاور مع مكتب التدقيق الداخلي للمحكمة، بطلب المشورة من مدقق حسابات استشاري خارجي. وستكون لجنة المراقبة صاحبة تقارير مراجعة حسابات مشروع المباني الدائمة.

٤٠- تشمل استراتيجية المراجعة ما يلي: (أ) تأكيد للإمثال نصف سنوي الذي سيقدمه مكتب المراجعة الداخلية للمحكمة، (ب) تأكيد مالي سنوي من قبل مدقق حسابات المحكمة الخارجي (ديوان المحاسبة الفرنسي)، و (ج) تأكيد سنوي للحكومة وإدارة المشروع (مع مراجعات مرحلية عند الطلب) من قبل مدقق حسابات خارجي متخصص بمشاريع البناء الذي ستحدده لجنة المراقبة بالتعاون مع مكتب التدقيق الداخلي ووفقاً لتوصية لجنة الميزانية والمالية في دورتها التاسعة عشرة^(٥٦).

٤١- بالإضافة إلى المساعدة في وضع استراتيجية شاملة للمراجعة، كان مكتب مدير المشروع يقوم باتخاذ إجراءات استباقية خلال عام ٢٠١٢ لإكمال وتنفيذ توصيات كلا المراجعات الخارجية والداخلية التي تلقاها المشروع.

٩- أنشطة المشروع الأخرى

٤٢- تم تقديم عرض مرئي للقضاة ولإدارة العليا للمحكمة بشأن آخر أوضاع المشروع، بما في ذلك العينات المقترحة والمواد التي سيتم استخدامها في المستقبل في مباني أخرى. ومن المقرر عقد المزيد من هذه الدورات بالتعاون مع مجلس الموظفين لإطلاع جميع الموظفين على الوضع المحدث للمشروع.

٤٣- تم إصدار عدداً جديداً من النشرة الإخبارية التي ركزت على تقديم طلب الترخيص. وقدمت النشرة الإخبارية أيضاً مخططاً للمباني الدائمة وتقريراً عن زيارة لجنة المراقبة إلى الموقع.

⁽⁵⁶⁾ ICC-ASP/11/15، الفقرة ٨٢.

٤٤- حتى تاريخنا هذا، شارك المشروع في ٦ اجتماعات لمنطقة الجوار المحلية في ٢٤ نيسان/أبريل و ٧ حزيران/يونيو و ٥ تموز/يوليو و أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. الغرض من هذه الاجتماعات المنتظمة هو للبقاء على اتصال وثيق مع السكان وجيران المحكمة المقبلين لشرح مواصفات المشروع، وتلقي ملاحظات الجيران. ومن خلال هذه المناقشات، يحاول المشروع معالجة قلق الجيران بقدر ما هو ممكن وبالتالي بذل كل جهد لتلافي أي تحديات قانونية أخرى لهذا المشروع.

جيم- رفع التقارير المالية

١- مقدمة

٤٥- في أعقاب التدقيق الداخلي وتوصيات لجنة الميزانية والمالية، أنتج مدير مكتب المشروع، بالتعاون الوثيق مع الخبراء، في نهاية عام ٢٠١١ إطاراً مالياً معدلاً للمشروع^(٥٧). ونتيجة لذلك، تمت إعادة هيكلة ميزانية المشروع لتشمل خمسة مجموعات من التكاليف: (أ) تكاليف البناء، (ب) المخاطر، (ج) ترخيص البناء والرسوم، (د) الأتعاب المتعلقة بالتصميم وإدارة المشروع والاستشاريين، (هـ) التكاليف الأخرى.

٢- اعتماد ميزانية البناء

٤٦- الاعتماد الإجمالي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بلغ ١٩٠,٠٠ مليون يورو. بمستوى أسعار عام ٢٠١٤، موزعة على النحو التالي: ١٤٧,٠٤ مليون يورو لتكاليف البناء و ١٢,٨٩ مليون يورو للمخاطر و ٢,٦٠ مليون يورو للتراخيص والمستحقات و ١٩,٦٠ مليون يورو للأتعاب و ١,٥٠ مليون يورو لتكاليف أخرى و ٦,٣٧ مليون يورو ك مبلغ متبقي. وترد تفاصيل إضافية عن الاعتمادات المذكورة أعلاه في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣- النفقات مقابل ميزانية البناء

٤٧- النفقات المتوقعة للمشروع في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ كما كانت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يبلغ مقدارها ٢٦٢ ٢٩٢ ٥ يورو. يتكون هذا المبلغ من نفقات تكاليف البناء بقيمة ٢ ٨٤٥ ٠٣٥ يورو، ومخاطر ناقص ١ ٤٨٧ ٥٠٠ يورو وللترخيص ومستحقات تبلغ ٢ ٥٠٠ ٩٣٩ يورو، ورسوم بقيمة ١ ٤٣٣ ٧٨٨ يورو.

٤٨- النفقات الفعلية للمشروع حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لعام ٢٠١٢ تبلغ ٧ ٥٠٨ ١٥١ يورو. يتكون هذا المبلغ من نفقات لتكاليف البناء بقيمة ٢ ٨٤٥ ٠٣٥ يورو، مخاطر بناقص ١ ٤٨٧ ٥٠٠ يورو، وللترخيص ومستحقات تبلغ ٢ ٥٠٠ ٩٣٩ يورو ورسوم تبلغ ٣ ٦٤٩ ٦٧٧ يورو. وترد تفاصيل إضافية عن النفقات المذكورة أعلاه في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٤٩- النفقات الإجمالية المتوقعة للمشروع (٢٠٠٨ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) مقابل ميزانية بناء تبلغ ٢٠ ٧٤٩ ٣٥٦ يورو. يتكون هذا المبلغ من نفقات في عام ٢٠٠٨ بقيمة صفر، والنفقات في عام ٢٠٠٩ بقيمة ١ ٢٧٩ ٤٧١ يورو، والنفقات في عام ٢٠١٠ بقيمة ١ ٣٣ ٣٤٦ يورو، و نفقات في عام

(57) ICC-ASP/10/22، الفقرتين ٧٦ و ٧٧.

٢٠١١ بقيمة ٦ ٨٧٣ ٣٨٨ يورو، ونفقات لعام ٢٠١٢ حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بقيمة ١٥١ ٧٥٠٨ يورو. وترد تفاصيل إضافية عن النفقات المذكورة أعلاه في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٤- النفقات مقابل ميزانية المحكمة السنوية

٥٠- كانت النفقات الفعلية للبرنامج الرئيسي السابع-١ على النحو التالي (بالآلاف اليورو): تم إنفاق مبلغ ٨٣،٨ يورو في عام ٢٠٠٨، وصرف مبلغ ٣١٧،٤ يورو في عام ٢٠٠٩، و ٣٩٥،٤ يورو في عام ٢٠١٠، وصرف ٣٨٦،٤ يورو في عام ٢٠١١. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تم صرف مبلغ ٣٥٤،٧ يورو في عام ٢٠١٢. مجموع النفقات للبرنامج الرئيسي السابع-١ للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تبلغ ١ ٥٣٧،٧ آلاف يورو. وترد تفاصيل إضافية في المرفق الثالث.

٥١- النفقات الفعلية للبرنامج الفرعي ٣٧٧٠ (كان سابقا ٣١٦٠)، كانت على النحو التالي (بالآلاف اليورو): تم إنفاق مبلغ ٢٦٨،٢ يورو في عام ٢٠٠٨، وتم صرف ٢٦٠،٩ يورو في عام ٢٠٠٩، وتم صرف ٣٨١،٤ يورو في عام ٢٠١٠ وإنفاق مبلغ ٣٧٩،٨ يورو في ٢٠١١. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تم صرف مبلغ ٣١٨،٢ يورو في عام ٢٠١٢. والمبلغ الإجمالي لإنفاق البرنامج الفرعي ٣١٦٠ للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بلغ ١ ٦٠٨،٥ آلاف يورو. وترد تفاصيل إضافية في المرفق الرابع.

٥- التكاليف الإجمالية المتوقعة للمشروع: ميزانية البناء + ميزانية المحكمة (المباني الدائمة)

٥٢- أدت مراجعة الإطار المالي إلى توضيح أثر التكلفة الإجمالية للمشروع وذلك من خلال تحديد التكاليف المتعلقة بالمشروع والتي يتم تمويلها عن طريق ميزانية المحكمة السنوية وتلك التي يتم تمويلها من خلال ميزانية البناء (المرفق الخامس).

٥٣- يوفر المرفق الخامس تقديراً لكامل التكاليف المتعلقة بالمشروع للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦. ويبلغ مجموع التكاليف المقدرة ٢١٥،٣ مليون يورو، وتتكون من ١٩٠،٠ مليون يورو لميزانية البناء وميزانية متوقعة مقدرة بقيمة ٢٥،٣ مليون يورو من الميزانية السنوية العادية للمحكمة.

٦- التسديد دفعة واحدة

٥٤- حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اختارت ٣٣ دولة من الدول الأطراف التسديد دفعة واحدة لقيمة إجمالية تبلغ ٨١١ ٣٧٠ ٣٦ يورو. لقد تلقت هذه الدول خصومات على حصصهم من التكاليف، حيث أن التسديد دفعة واحدة يخفض الحاجة إلى استخدام قرض الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى إضافة الجزء غير المستخدم من قرض الدولة المضيفة إلى رأس المال (١٧،٥ في المائة). ووفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1، المرفق السابع، للمحة العامة للتدفق النقدي بما في ذلك مصدره ورد في المرفق السادس لهذا

التقرير. ويعكس هذا المرفق نفسه أيضاً، الفائدة على مدفوعات التسديد دفعة واحدة التي استلمتها المحكمة.

٥٥- حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان مجموع دفعات التسديد دفعة واحدة التي تم استلامها ٤٩٠ ٤٧٠ ٣٤ يورو. ويتألف هذا المبلغ من دفعات التسديد دفعة واحدة التي تم استلامها من ٣٠ دولة مختلفة من دول الأطراف. ترد تفاصيل إضافية في المرفق السادس لهذا التقرير. لن يصبح الجدول ساري المفعول إلا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥٦- كما هو مبين في المرفق السابع، يُقدر حالياً أنه اعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠١٣، ستدعو الحاجة لاستخدام قرض الدولة المضيفة. قد يتغير هذا الوضع اعتماداً على احتياجات التدفق النقدي أو زيادة في دفعات التسديد دفعة واحدة الواردة.

٥٧- نظراً للاقتراح الداعي إلى تمديد الموعد النهائي للدول الأطراف لاختيار التسديد دفعة واحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (مع التاريخ النهائي المقترح لاستلام دفعات التسديد دفعة واحدة في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، يرد في المرفق الثامن جدول مقارنة للدول الأطراف بين خيار التسديد دفعة واحدة وخيار قرض الدولة المضيفة. ويستند الجدول على ١٢١ من الدول الأطراف الحاليين ويتبع مقياس التقييم للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٩^(٥٨).

٥٨- ومسودة القرار المتعلق بالمباني الدائمة تعطي الدول الأطراف الذين يختارون التسديد دفعة واحدة الخيار بين التسديد دفعة واحدة كاملة أو دمج التسديد دفعة واحدة جزئية سوية مع المشاركة في القرض.

٥٩- تم تحضير تحديثاً للمذكرة التفسيرية حول دفعات التسديد دفعة واحدة الواردة في الوثيقة رقم ICC-ASP/8/34 وإرفاقها بالقرار المتعلق بالمباني الدائمة التي سيتم اعتماده في الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف.

٦٠- يتم حالياً إعداد نموذج على الحاسوب من قبل مكتب مدير المشروع قبل انعقاد الجمعية القادمة، وذلك لتوفير أداة للدول الأطراف تكون قادرة على تحسيد سيناريوهات مختلفة لدفعات التسديد دفعة واحدة. وسيتم استخدام نموذج الحاسوب هذا أيضاً لعمل التعديل النهائي في نهاية المشروع.

٧- الفائدة على تسديد قرض الدولة المضيفة (رأس المال والفوائد)

٦١- وفقاً لشروط قرض الدولة المضيفة، يبدأ دفع الفوائد اعتباراً من وقت الاستخدام الأول للقرض^(٥٩)، في حين أن سداد رأس المال والفوائد سيبدأ بعد انتهاء مدة عقود الإيجار القائمة أو المقبلة للمباني المؤقتة، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٤٦^(٦٠).

(58) ICC-ASP-8-34 المرفق الثاني، الفقرة ٢ (٢).

(59) القرار رقم ICC-ASP/7/Res.I، المرفق الثاني، (هـ).

(60) المرجع نفسه، (و).

٦٢- في عام ٢٠١٠، قبلت الدولة المضيفة المقترح أنه في ضوء دفعات التسديد دفعة واحدة الواردة، سيتم إعادة الأموال التي تم سحبها من القرض إلى الدولة المضيفة من أجل تلافي تراكم المزيد من الفوائد في السنوات، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢. لقد تم تنفيذ هذه الترتيبات في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

٦٣- وفقاً لمستوى التدفق النقدي الحالي للمشروع، من المتوقع أنه سيلزم استخدام قرض الدولة المضيفة اعتباراً من نهاية شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠١٣. والتقدير لكمية الأموال التي سيتم سحبها من قرض الدولة المضيفة في عام ٢٠١٣ هو ٥١,٧ مليون يورو. ونتيجة لذلك، ستتراكم الفوائد المقدرة خلال عام ٢٠١٣ بمقدار ٥٦٨ ٢٠٤ يورو، ووفقاً لاتفاقية القرض، يجب دفع الفوائد للدولة المضيفة قبل ١ شباط/فبراير من السنة التالية للسحب من القرض، أي ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٦٤- والدول الأطراف التي لم تختار التسديد دفعة واحدة أو التي لم تقم بدفع التسديد دفعة واحدة قبل البدء بسحب الأموال من قرض الدولة المضيفة، ستكون مسؤولة عن حصتها المقررة من الفائدة على قرض الدولة المضيفة.

٦٥- لقد تم شمل الفوائد المقدرة التي يلزم دفعها إلى الدولة المضيفة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ في البرنامج الرئيسي السابع-٢. وفي أعقاب التوصية من لجنة الميزانية والمالية في دورتها التاسعة عشرة^(٦١)، فقد تم حذف هذا المبلغ، وتقتصر لجنة المراقبة، في مسودة قرار لها، أن يتم إنشاء حساب خاص بدلاً من ذلك وإيداع المشاركات المقررة من قبل الدول الأطراف من أجل دفع الفائدة ورأس المال على قرض الدولة المضيفة، وأي فوائد مستحقة من ذلك.

٨- الصندوق الاستثماري

٦٦- وفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1، المرفق السادس، تم إنشاء صندوق استثماري من قبل المسجل لغرض إيداع المساهمات الطوعية المخصصة لبناء مباني دائمة للمحكمة. لم ترد أية مساهمات طوعية من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات أو الكيانات الأخرى حتى الآن.

دال- إجمالي تكاليف الملكية: صندوق استبدال رأس المال

٦٧- تقدر حالياً التكاليف الإجمالية للملكية بقيمة بين ١٣,٣ إلى ١٤,٨ مليون يورو وتتكون من

الآتي:

(أ) التكاليف المالية المتعلقة بالقرض والمتكونة من فوائد واستهلاك لرأس المال، والتي ستحملها تلك الدول الأطراف التي لم تختار التسديد دفعة واحدة كاملة^(٦٢)؛

(٦١) ICC-ASP/11/15، الفقرة ١٥٥.

(٦٢) أنظر الفقرة ٦٠ أعلاه.

(ب) التكاليف التشغيلية للمباني الدائمة المتكونة من الصيانة، والطاقة/المرافق العامة، وتكاليف التأمين. سيتم تحديد هذه التكاليف خلال المشروع الانتقالي حيث سيتمكن مقارنتها مع التكاليف التشغيلية الحالية للمباني المؤقتة. والتكاليف التشغيلية ستحملها جميع الدول الأطراف اعتباراً من عام ٢٠١٦ من خلال ميزانية المحكمة؛

(ج) تكاليف استبدال رأس المال التي تمثل الاستثمارات اللازم عملها من أجل استبدال أصول رأس المال وبالتالي تلافي "تقدم سن" الخصائص الوظيفية للمبنى (الاستهلاك). وهذه التكاليف ستحملها جميع الدول الأطراف اعتباراً من عام ٢٠١٦.

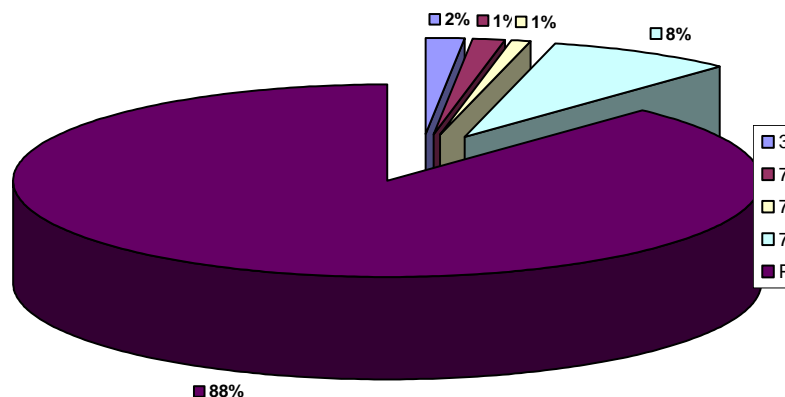
٦٨ - وفيما يتعلق بتكاليف استبدال أصول رأس المال، قدّم مدير المشروع فحجين مختلفين إلى لجنة المراقبة، داعياً الجمعية إلى اتخاذ قرار استراتيجي بحلول ٢٠١٦:

(أ) نهج سنوي: التدفق نقدي الخارج، على أساس سنوي مع ارتفاع كبير محتمل أحياناً في المبالغ المطلوبة على مدى السنين وارتفاع في التكلفة لمدى حياة المبنى، أو
 (ب) نهج لمدى حياة المبنى: تمويل يصبح ثابتاً على مدى السنين مع تكاليف أعلى في بادئ الأمر وتكاليف أقل لمدى حياة المبنى.

استبدال رأس المال - المبالغ الإجمالية المحتملة

7110 - PDO (3.1m)	7120 (1.7m) موظفي المحكمة	7130 (17.4m) 2	موجة Project Budget (190m)
3.1	1.7	17.4	190.0

مشروع المباني الدائمة - إجمالي التكلفة المتوقعة

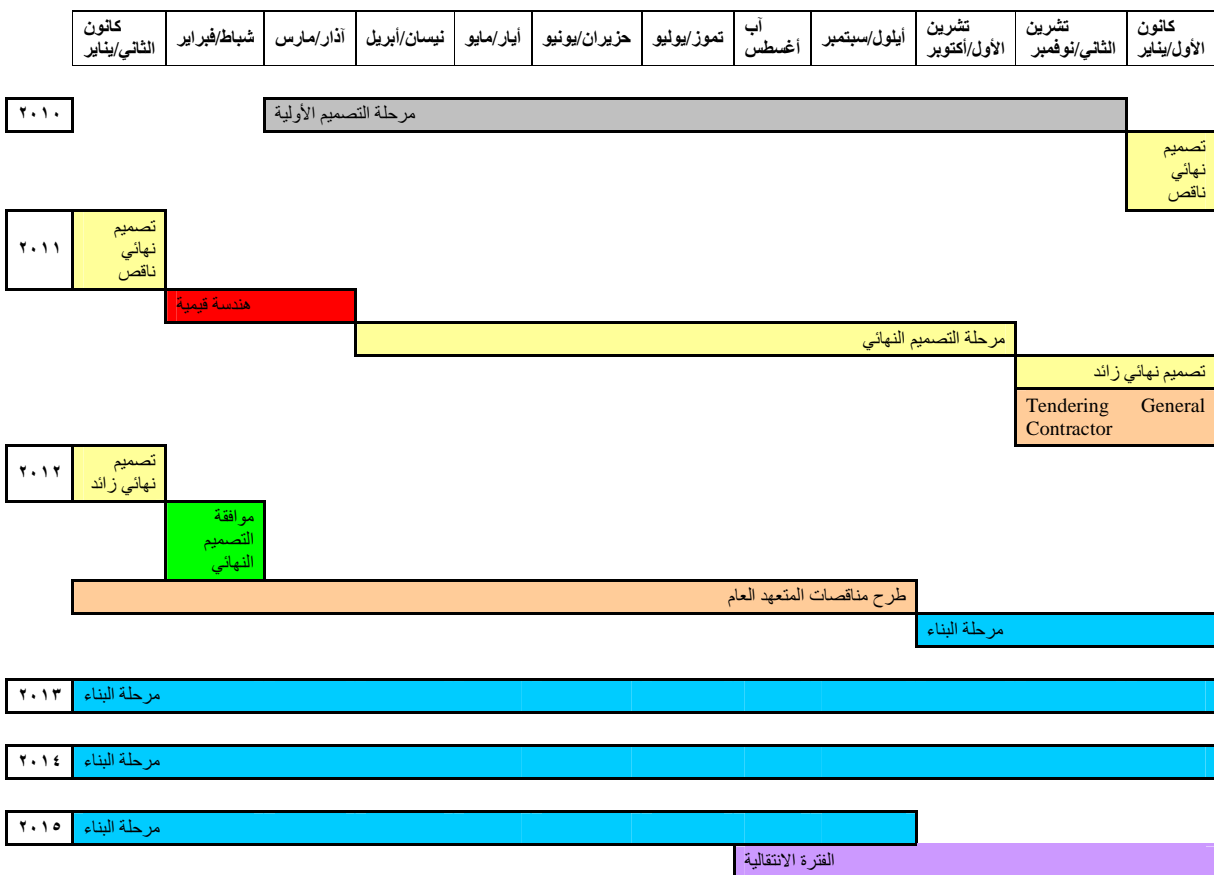


٦٩- في تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة عشرة، تقدمت لجنة الميزانية والمالية بدعوة لجنة المراقبة، بالتعاون مع مدير المشروع، "لإضافة التفاصيل على الافتراضات النوعية، والكمية، والخيارات والسيناريوهات، بما في ذلك تقييم المخاطر وبيان التكاليف"^(٦٣).

٧٠- وبالتالي، اقترح مدير المشروع تشكيل مجموعة عمل التي يمكن أن تتكون من ممثلين عن المحكمة، وخبير استشاري خارجي والبعض من أعضاء لجنة المراقبة، للنظر في مختلف الخيارات، أي النهج السنوي و/أو مدى حياة المشروع.

(٦٣) ICC-ASP/11/5 الفقرة ٦٧.

الملحق الأول - لمحة عامة عن الجدول الزمني



الملحق الثاني

نفقات ميزانية بناء المباني الدائمة للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

(باليورو)

الميزانية	مجموع المصاريف ٢٠٠٨ ٢٠١٢	إلى مجموع ٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	الربع *٢٠١٢	مجموع ٢٠١١ *٢٠١٠	*٢٠٠٩	*٢٠٠٨	يورو
١ - تكاليف البناء	٣٨٤٥٠٠٣٥	٣٨٤٥٠٠٣٥	٣٨٤٥٠٠٣٥									
أ- تكاليف البناء	١٦٤٥٠٠٣٥	١٦٤٥٠٠٣٥	١٦٤٥٠٠٣٥									
أب- رسوم فريق التصميم (بعد المناقصة)	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠									
٢ - المخاطر	-١٤٨٧٥٠٠	-١٤٨٧٥٠٠	-١٤٨٧٥٠٠									
أ٢ - مخاطر المشروع	٦٢٥٠	٦٢٥٠	٦٢٥٠									
ب٢ - مخاطر العميل	-١٤٩٣٧٥٠	-١٤٩٣٧٥٠	-١٤٩٣٧٥٠									
٣ - ترخيص ومستحقات	٢٥٠٠٩٣٩	٢٥٠٠٩٣٩	٢٥٠٠٩٣٩									
أ٣ - ترخيص ومستحقات	٢٥٠٠٩٣٩	٢٥٠٠٩٣٩	٢٥٠٠٩٣٩									
٤ - رسوم	١٥٤٣٥٨٨٢	٣٦٤٩٦٧٧	١٤٣٣٧٨٨	٨٣٥٥٥٥	٥٧٧٠١٣	١٠٣٣٣٠	٦٨٧٣٣٨٨	٣٦٣٣٤٦	١٢٧٩٤٧١			
أ٤ - متعلق بالتصميم	١٠٢٩٦٢٥٩	٢٤٩٦٥٤٧	٤٥٤٩٩٩	٧٦٧٦٣٣	٤٩٦٩٠٦	٧٧٧٠١٤	٥١٤٧١٥٩	٣٦٥٢٥٥٣				
ب٤ - إدارة المشروع	٣٨٦٨١٥٨	٨٧٩٠٦٥	٨٧٩٠٦٥				١٣٤٦٦٤٦	٧٣٥٩٣٣	٩٠٦٥١٤			
ج٤ - مستشارين آخرين (مثال: قانونيين، خبراء، أمن، المجموعة ٣ دعم المحكمة (٢٠١١ فقط))	١٢٦٣٢٩٣	٢٧٢٨٣٠	٩٩٤٦٩	٦٧٧٠٥٥	٧٩٦٤٦	٢٦٠١١	٣٧٨٦٣٥	٢٤٢١١١	٣٦٩٧١٥			
د٤ - رسوم تشغيلية (مثال: رسوم مصرفية)	٨١٧٣	١٢٣٥	٢٥٦	٢٠٧	٤٦٧	٣٠٥	٩٤٨	٢٧٤٨	٣٢٤٢			
٥ - تكاليف أخرى	١٥٠٠٠٠٠							١٥٠٠٠٠٠				
أ٥ - مصاريف أخرى متعلقة بالتصميم	١٥٠٠٠٠٠							١٥٠٠٠٠٠				
المتبقي	٦٣٦٧٣٥٥											
الإنتفاق الفعلي	٢٠٧٩٤٣٥٦	٧٥٠٨١٥١	٥٢٩٢٢٦٢	٨٣٥٥٥٥	٥٧٧٠١٣	٨٠٣٣٣٠	٦٨٧٣٣٨٨	٥١٣٣٣٤٦	١٢٧٩٤٧١			
الإنتفاق المتوقع	٢٠٨٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠						٧٠٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠		
الفرق	-٥٦٤٤	٢٠٨١٥١						-١٢٦٦١٢	-٦٦٦٥٤	-٢٠٥٢٩		

الرمز

(*) ملاحظات: النفقات = مصاريف + الالتزامات المتعلقة. ستشير بيانات المحكمة المالية للمباني الدائمة في عام ٢٠١١ إلى وجود مبلغ إجمالي للنفقات قدره ٦٩١٥٨٣٤ يورو، الذي يشمل مصاريف قدرها ٦٥٩٥٨٤١ يورو والالتزامات غير مسددة قدرها ٣١٩٩٩٣ يورو. الوفورات المتوقعة خلال عام ٢٠١١ تصل إلى ٤٢٤٤٦ يورو بالتالي تخفيض النفقات خلال عام ٢٠١١ إلى ٦٨٧٣٣٨٨ يورو.

(أ) الإنتفاق الفعلي

(ب) الإنتفاق المتوقع

الملحق الثالث

النفقات والميزانيات المتوقعة المقبلة للبرنامج الرئيسي السابع - ١ (مكتب مدير المشروع في) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (بالآلاف

اليورو)

٧١٢٠، ٧١١٠، ٧١٣٠	نفقات فعلية	نفقات فعلية	نفقات فعلية	نفقات فعلية	ميزانية معدّدة	نسبة التنفيذ نسبة الفعلية	نفقات متوقعة	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	المجموع
مكتب المشروع (المباني الدائمة)	٢٠٠,٨	٢٠٠,٩	٢٠١,٠	٢٠١,١	٢٠١,٢	حتى ٢٠١٢/١٠/١٥	%	٢٠١,٢ (*)	٢٠١,٤ (*)	٢٠١,٥ (*)	٢٠١,٦ (*)	٢٠٠,٨ ٢٠١,٦
(الآلاف اليورو)												
موظفين اختصاصيين	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
موظفي الخدمات العامة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة
مجموع فرعي موظفين	٤٨,٢	٢٦٦,٦	٣١٥,٦	٣٢١,٥	٣٣٥,٤	٢٩١,١	%٨٩	٣٣٥,٤	٣٥١,٠	٣٥١,٠	٣٥١,٠	٢٣٥٨,٤
مؤقتة مساعدة عامة		١٦,٨	٢٦,٤	٩,٧	٤٧١,٨	٤,٦		٣١٥,٥	-	-	-	-
مستشارين									٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	
مجموع فرعي غير موظفين		١٦,٨	٢٦,٤	٩,٧	٤٧١,٨	٤,٦		٣١٥,٥	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٥٩٧,٩
السفر	٠,٥	٤,٤	١٤,٩	١٩,٣	٩,٦	٤,٣		٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧	
ضيافة		٥,٧	٨,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٩		٢,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٠	
خدمات تعاقبية	٣٥,٠	٢,١	٩,٤	٢٨,٢	٤٩٧,٨	٤٤,١		٢١٠,٠	٦١٦,٣	٣٧٦٦,٣	١٣٩٦٦,٣	٢٠٠
تدريب				٣,٢	٣,٢	٠,٠		٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	
مصاريف تشغيلية عامة		٩,٩	٢٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠		١٠,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	
مواد ولوازم				١,١	١,٩	٠,٠		١,٩	١,٥	١,٥	١,٥	
معدات وأثاث		١١,٩	٠,٥	٠,٦	٥,٠	١,٢		٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	
مجموع فرعي غير موظفين	٣٥,٠	٣٤,٠	٥٣,٤	٥٥,٢	٥٣٠,٠	52.4	%١٠	٢٤٢,٢	٦٤٢,٢	٣٧٩٦,٢	١٣٩٩٢,٢	٢٠٠
المجموع	٨٣,٨	٣١٧,٤	٣٩٥,٤	٣٨٦,٤	١٣٣٧,٢	٣٥٤,٧	%٢٧	٨٩٣,١	١٠٢٣,٦	٤١٧٣,٦	١٤٣٧٣,٦	٢٠٠
(*) ميزانيات مقترحة قابلة للتغيير												
(**) اعتباراً من عام ٢٠١٢، يشمل البرنامج الرئيسي السابع برنامجين فرعيين جديدين، هما ٧١٢٠ موارد الموظفين للمحكمة والدعم الإداري و عناصر ٧١٣٠ (المجموعة ٢) (معدات المستخدمين غير المنتمجة)												

الملحق الرابع

النفقات والميزانيات المتوقعة المقبلة للبرنامج الفرعي ٣٧٧٠ (قلم مكتب المباني الدائمة) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٢ (بآلاف اليورو)

٧١٢٠،٧١١٠ ٧١٣٠	إنفاق فعلي	إنفاق فعلي	إنفاق فعلي	إنفاق فعلي	ميزانية معددة	نسبة التنفيذ النسبة الفعلية	إنفاق متوقع	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	ميزانية مقترحة	المجموع
مكتب المشروع (المباني الدائمة)	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	حتى ٢٠١٢/١٠/١٥	%	٢٠١٣ (*)	٢٠١٤ (*)	٢٠١٥ (*)	٢٠١٦ (*)	٢٠٠٨ ٢٠١٦
(آلاف اليورو)									يقترض بأنه ثابت/	يقترض بأنه ثابت/	يقترض بأنه ثابت/	
موظفين اختصاصيين	غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة	التفاصيل غير متوفرة
موظفي الخدمات العامة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة	متوفرة
مجموع فرعي موظفين	١٩٥,٨	١٩١,٨	٢٠١,٥	٢٠٩,٦	٢٢٠,٤	١٦١,١	%٧٣	٢٢٠,٤	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	١٩٥١,١
مساعدة مؤقتة عامة	٢٩,٤	٢,٥	٣٦	-٦,٠								
مستشارين	٢٩,٤	٢,٥	٣٦	-٦,٠								٦٧,٩
مجموع فرعي غير موظفين	٥,٣	٢,٣	٣,٣	٧,٣	٥,٢	٠,٥	٠,٥	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	
السكر												
ضيافة	٣٤,٣	٥١,٦	١٣٩,٤	١٦٤,٢	١٩٤,٣	١٥٥,٢	١٥٥,٢	١٨٢	١٩٤	١٩٤	١٩٤	
خدمات تعاقدية				٢,٠					٤,٣	٤,٣	٤,٣	
تدريب	٣,٤	٠,٢		٢,٦	٥,٠	١,٤	١,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	
مصاريف تشغيلية عامة		٠,٤	٠,٣	٠,١								
مواد ولوازم		١٢,١	٠,٩									٣٤١١,٩
معدات وأثاث	٤٣,٠	٦٦,٦	١٤٣,٩	١٧٦,٢	٢٠٤,٥	١٥١,١	%٧٧	١٥١,١	١٩٠,٨	٢٠٧,١	٢٠٧,١	١٣٩٨,٩
المجموع	٢٦٨,٢	٢٦٠,٩	٣٨١,٤	٣٧٩,٨	٤٢٤,٩	٣١٨,٢	%٧٥	٣٧٧,٥	٤٢٣,٨	٤٤٠,١	٤٤٠,١	٣٤١١,٩

(*) ميزانيات مقترحة قابلة للتغيير

الملحق السادس

حالة المدفوعات لمرة واحدة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (باليورو)

لن يصبح الجدول ساري المفعول إلا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

	الدول	المبالغ المتعهددة					المبالغ المستلمة								
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع
1	اليابانيا	-	-	٦٨٦٥	٦٨٦٤	١٣٧٢٩	-	-	٦٨٦٥	-	٦٨٦٥	-	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤
2	أندورا	-	١٨٣٠٥	-	-	١٨٣٠٥	-	١٨٣٠٥	-	١٨٣٠٥	-	-	-	-	
3	الأرجنتين	-	-	٧٤٣٦٤١	-	٧٤٣٦٤١	-	-	٧٤٣٦٤١	-	٧٤٣٦٤١	-	-	-	
4	أستراليا	-	١٣٦٢٩٦١	١٣٦٢٩٦٠	١٣٦٢٩٦٠	٤٠٨٨٨٨١	-	٢٧٢٥٩٢١	١٣٦٢٩٦٠	٤٠٨٨٨٨١	-	-	-	-	
5	بنين	-	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	-	-	-	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	
6	بوليفيا	-	٤٥٧٧	٤٥٧٦	٤٥٧٦	١٣٧٢٩	-	١٣٧٢٩	-	١٣٧٢٩	-	-	-	-	
7	بوركينافاسو	-	٤٥٧٦	-	-	٤٥٧٦	-	-	٤٥٧٦	-	-	-	-	-	
8	كمبوديا	-	٢٢٨٨	-	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	-	-	-	
9	كندا	-	٦٨١١٧٥١	-	-	٦٨١١٧٥١	-	٦٨١١٧٥١	-	٦٨١١٧٥١	-	-	-	-	
10	تشيلي	-	-	-	٣٦٧٤٩٨	٣٦٧٤٩٨	-	-	٣٦٧٤٩٨	٣٦٧٤٩٨	-	-	-	-	
11	الجمهورية التشيكية	-	-	-	٦٤٢٩٦٣	٦٤٢٩٦٣	-	-	٣٢١٤٨٢	٣٢١٤٨١	-	-	-	-	
12	جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	٦٨٦٤	-	٦٨٦٤	-	-	٦٨٦٤	-	٦٨٦٤	-	-	-	
13	جيبوتي	-	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٢٢٨٨	-	-	-	-	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٢٢٨٨	
14	فنلندا	-	١٢٩٠٥٠٣	-	-	١٢٩٠٥٠٣	-	١٢٩٠٥٠٣	-	١٢٩٠٥٠٣	-	-	-	-	
15	جورجيا	-	-	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤	-	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤	-	-	-	-	
16	هنغاريا	-	١٨٦١٠١	١٨٦١٠١	١٨٦١٠١	558,303	-	-	١٨٦١٠١	٣٧٢٢٠٢	٥٥٨٣٠٣	-	-	-	
17	أيسلندا	-	-	-	٨٤٦٦١	٨٤٦٦١	-	-	-	٨٤٦٦١	٨٤٦٦١	-	-	-	
18	إيطاليا	٢٠٩٢٠٩٠	١٧٨١٧٠٧	٣٨٧٣٧٩٧	٣٨٧٣٧٩٨	11,621,392	٢٠٩٢٠٩٠	١٧٨١٧٠٧	٣٨٧٣٧٩٧	٣٨٧٣٧٩٨	١١٦٢١٣٩٢	-	-	-	
19	الأردن	-	٩١٥٢	٩١٥٢	٩١٥٢	٢٧٤٥٨	-	٩١٥٢	٩١٥٢	٩١٥٢	٢٧٤٥٨	-	-	-	
20	ليختنشتاين	-	٢٢٨٨١	-	-	٢٢٨٨١	-	٢٢٨٨١	-	٢٢٨٨١	-	-	-	-	
21	ليتوانيا	-	-	٤٧٢٨٨	٢٣٦٤٤	٧٠٩٣٢	-	-	٤٧٢٨٨	-	٤٧٢٨٨	-	٢٣٦٤٤	٢٣٦٤٤	
22	لوكسمبورغ	-	-	٩٧٢٤٦	٩٧٢٤٥	١٩٤٤٩١	-	-	١٩٤٤٩١	-	١٩٤٤٩١	-	-	-	
23	موريشيوس	-	٢٥١٦٩	-	-	٢٥١٦٩	-	٢٥١٦٩	-	٢٥١٦٩	-	-	-	-	
24	المكسيك	-	١٧٢١٤٣٤	١٧٢١٤٣٣	١٧٢١٤٣٣	١١٦٤٣٠٠	-	١٧٢١٤٣٤	١٧٢١٤٣٣	٣٤٤٢٨٦٧	-	-	١٧٢١٤٣٣	١٧٢١٤٣٣	
25	مونتنگرو	-	٢٢٨٨	-	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	-	-	-	
26	البرتغال	-	٤٠١٩٤٨	٤٠١٩٤٧	٤٠١٩٤٧	١٢٩٥٨٤٢	-	٤٠١٩٤٨	٤٠١٩٤٧	٤٠١٩٤٧	١٢٠٥٨٤٢	-	-	-	
27	ساموا	-	٢٢٨٨	-	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	٢٢٨٨	-	-	-	-	
28	سان مارينو	-	٦٨٦٤	-	-	٦٨٦٤	-	٦٨٦٤	-	٦٨٦٤	-	-	-	-	
29	صربيا	-	١٦٠١٧	١٦٠١٧	١٦٠١٧	٤٨٠٥١	-	٤٨٠٥١	-	٤٨٠٥١	-	-	-	-	
30	سلوفاكيا	-	-	-	١٤٣٨٠٤	١٤٣٨٠٤	-	-	-	-	-	-	١٤٣٨٠٤	١٤٣٨٠٤	
31	أفريقيا الجنوبية	-	٦٦٣٥٥٧	-	-	٦٦٣٥٥٧	-	٦٦٣٥٥٧	-	٦٦٣٥٥٧	-	-	-	-	
32	السويد	-	-	٢٤٥٠٥٨٣	-	٢٤٥٠٥٨٣	-	-	٢٤٥٠٥٨٣	٢٤٥٠٥٨٣	-	-	-	-	
33	ترينيداد وتوباغو	-	-	-	٦١٧٧٩	٦١٧٧٩	-	-	-	٦١٧٧٩	٦١٧٧٩	-	-	-	
		٢٠٩٢٠٩٠	١٤٣٣٥١٣	١٠٩٣١٥٢٢	٩٠١٢٠٦٩	٣٦٣٧٠٨١١	٢٠٩٢٠٩٠	١٥٥٤٧٨٣٦	١١٣٢٦٦٠٥	٥٥٠٣٩٥٩	٣٤٤٧٠٤٩٠	٧٦٣	٣٠٥١	١٨٩٦٥٠٧	١٩٠٠٣٢١

الملحق السابع

التدفق النقدي ودفعات التسديد دفعة واحدة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (باليورو)

٢٠١١	المبلغ الوارد ٢٠١١				الفعلي ٢٠١١	المقدر					المجموع
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
لمحة عامة للتدفق النقدي											
يورو											
النقد الداخل:											
رصيد من العام السابق	١١ ٥٩٧٧٣٧	١٦٦٦٣٠٢٨	١٦٩٥١٠٩٧	١٦٣١٣١٧٥	١١٥٩٧٧٣٧	١١٥٩٧٧٣٧	١٥ ٩٣٦٣٠١	١٥ ٤٦٠ ٦٣٦	-٣٦ ٢٣٩٣٦٤	-١٠١٩٣٩٣٦٤	
تسديد دفعة واحدة الوارد	٥ ٢١٢ ٣٥٠	١ ٧٠٠ ٤٦٠	١ ٩١٥ ٩٢٤	٢ ٤٩٧ ٨٧١	١١ ٣٢٦٦٠٥	١١ ٣٢٦٦٠٥	٦ ٨٢٤ ٣٣٥	.	.	.	
الفوائد الواردة	٥٥٨٠	١٣ ٩٥٣	٦٣ ٤٩٣	١٢٢ ٨٤٢	٢٠٥ ٨٦٨	٢٠٥ ٨٦٨					
المجموع:	١٦ ٨١٥٦٦٧	١٨ ٣٧٧٤٤١	١٨ ٩٣٠٥١٤	١٨ ٩٣٣٨٨٨	٢٣ ١٣٠٢١٠	٢٣ ١٣٠٢١٠	٢٢ ٧٦٠٦٣٦	١٥ ٤٦٠ ٦٣٦	-٣٦ ٢٣٩٣٦٤	-١٠١٩٣٩٣٦٤	
النقد الخارج:											
تكاليف المياني الدائمة	٩ ٢١٣	١ ٤٢٦ ٣٤٤	٢ ٤٤٠ ٢٤٣	٢ ٧٢٠ ٠٤١	٦ ٥٩٥ ٨٤١	٦ ٨٧٣ ٣٨٨	٧ ٣٠٠ ٠٠٠	٥١ ٧٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٧٠٠ ٠٠٠	٥٢ ٠١٣ ٧٩٥	١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠
تكاليف المياني الدائمة [التزامات غير مضافة من عام ٢٠١٠]	١٤٣ ٤٢٦		١٧٧ ٠٩٦		٣٢٠ ٥٢٢	٣٢٠ ٥٢٢					
رصيد ليتم نقله	١٦ ٦٦٣٠٢٨	١٦ ٩٥١٠٩٧	١٦ ٣١٣١٧٥	16,213,847	١٦٢١٣٨٤٧	١٥ ٩٣٦٣٠١	١٥ ٤٦٠ ٦٣٦	-٣٦ ٢٣٩٣٦٤	-١٠١٩٣٩٣٦٤	-١٥٣٩٥٣١٥٩	

٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢				المقدر ٢٠١٢	المقدر					المجموع
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		٢٠١٢	(*)٢٠١٣	(*)٢٠١٤	(*)٢٠١٥	(*)٢٠١٦	
لمحة عامة للتدفق النقدي											
يورو											
النقد الداخل:											
رصيد من العام السابق	١٦٢١٣٨٤٧	١٥٦٨٣٢٠٥	١٥٥٠٦٥١٥	١٥٥٤٢٩١٥	١٦ ٢١٣٨٤٧	١٦ ٢١٣٨٤٧	٩٧٤ ٨٨٦ ١٥	-٢٣٣١١٩١٧	-١٣١١٥٩٣٨٩	-١٥٢٢٠٢٧٨٠	
تسديد دفعة واحدة الوارد	٤٩٨ ٠٤٨	٣٧٢ ٢٠٢	٧٥٩ ٩١١	٥ ٧٧٤ ١١٩	٧ ٤٠٤٢٨٠	٧ ٤٠٤ ٢٨٠	
الفوائد الواردة	٢ ١٨٧	٢٨ ١٢١	١١٢ ٠٣٤	١١٤	١٤٢ ٤٥٦	١٤٢ ٤٥٦					
المجموع:	١٦٧١٤٠٨٢	١٦ ٠٨٣٥٢٨	١٦ ٣٧٨٤٦٠	٢١ ٣١٧١٤٨	٢٣ ٧٦٠٥٨٣	٢٣ ٧٦٠٥٨٣	١٥ ٩٧٤٨٨٦	-٢٣٣١١٩١٧	-١٣١١٥٩٣٨٩	-١٥٢٢٠٢٧٨٠	
النقد الخارج:											
تكاليف المياني الدائمة	٨٠٣ ٣٣٠	٥٧٧ ٠١٣	٨٣٥ ٥٤٥	٥ ٢٩٢ ٢٦٢	٧ ٥٠٨ ١٥١	٧ ٥٠٨ ١٥١	٣٩ ٢٨٦٨٠٢	١٠٧ ٨٤٧٤٧٢	٢١ ٠٤٣ ٣٩١	١ ٠٢٧ ٩٧٩	١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠
تكاليف المياني الدائمة [التزامات غير مضافة من عام ٢٠١١]	٢٢٧ ٥٤٧			٥٠ ٠٠٠	٢٧٧ ٥٤٧	٢٧٧ ٥٤٧					
رصيد ليتم نقله	١٥٦٨٣٢٠٥	١٥٥٠٦٥١٥	١٥٥٤٢٩١٥	١٥ ٩٧٤٨٨٦	١٥٩٧٤٨٨٦	١٥ ٩٧٤٨٨٦	-٢٣٣١١٩١٧	-١٣١١٥٩٣٨٩	-١٥٢٢٠٢٧٨٠	-١٥٣٢٣٠٧٥٩	

(*) "رصيد ليتم نقله" سلبي. تشير الأرقام إلى استخدام القرض
 (**) التقديرات المذكورة هي تقديرات فقط وقابلة للتغيير

الملحق الثامن

دفعات التسديد دفعة واحدة - ١٢١ دولة طرف حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
نشرة الوقائع في تموز/يوليو ٢٠١٢ (باليورو)

تقدير فقط - قابل للتغيير

ميزانية بناء مصدق عليها من جمعية الدول الأطراف: ١٩٠.٠٠٠.٠٠٠

تقدير لإعانة الدولة المضيفة المنطبق على جميع الدول الأطراف: ١٧٥٠.٠٠٠

التاريخ: تموز/يوليو ٢٠١٢

يورو

٢٠١٥ - ٢٠١٣	فترة الفائدة المقدرة	٥ ٤٩١ ٧٩٩
٢٠١٥ - ٢٠١٦	فترة فائدة رأس المال المقدرة	٢٠٤٥

الدول الأطراف	المساهمة المقدرة إذا كانت دفعة واحدة	التقدير إذا لم يتم اختيار التسديد دفعة واحدة	الفائدة المقدرة ٢٠١٣	الفائدة المقدرة ٢٠١٤	الفائدة المقدرة ٢٠١٥	مجموع الفائدة المقدرة [٢٠١٥ - ٢٠١٣]	رأس المال المقدرة [٢٠٤٥ - ٢٠١٦]	فائدة المساهمة إذا لم يتم اختيار التسديد دفعة واحدة (تسديد القرض)
١ أفغانستان	٢٢٨١	٢٧٧١	٤٠٥٦٨	١٦٥٩٧٠٦	٣٦٢٧٥٢٥	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٢ ألبانيا	١٣٦٨٨	١٦٦٦٤						
٣ أندورا	١٨٢٥٠	٢٢١٦٥						
٤ أنتيغوا وبربودا	٤٥٦٣	٥٥٤١						٨٢٠٦
٥ الأرجنتين	٧٤١٤١٠	٩٠٠٤٥٤						
٦ أستراليا	٤٠٧٦٦١٤	٤٩٥١١١٣						
٧ النمسا	٢٠٢٣٤٧٩	٢٤٥٧٥٥٨	٣٤٦٩	٢٨١٤٨	٦١٥٢٢	٩٣١٤٠	٣٥٤٦٣٨٠	٣٦٣٩٥٢٠
٨ بنغلادش	٢٢٨١٣	٢٧٧٠٦						٤١٠٣٢
٩ باربادوس	٢٠٥٣١	٢٤٩٣٦						٣٦٩٢٩
١٠ بلجيكا	٢٥١٣٩٥٠	٣٠٥٢٢٢٣	٤٣٠	٣٤٩٧١	٧٦٤٣٥	١١٥٧١٧	٤٤٠٥٩٨٧	٤٥٢١٧٠٤
١١ بليز	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
١٢ بنين	٢٢٨١	٢٧٧١						
١٣ بوليفيا	١٣٦٨٨	١٦٦٦٤						
١٤ البوسنة والهرسك	١٣٦٨٨	١٦٦٦٤						٢٤٦١٩
١٥ بوتسوانا	٣١٩٣٨	٣٨٧٨٩						٥٧٤٤٥
١٦ البرازيل	١٩٩٨٣٨٥	٢٤٢٧٠٧١	٣٤٢٦	٢٧٧٩٩	٦٠٧٥٩	٩١٩٨٥	٣٥٠٢٤٠	٣٥٩٤٣٨٥
١٧ بلغاريا	٤٥٦٢٥	٥٥٤١٣						٨٢٠٦٤
١٨ بوركينا فاسو	٤٥٦٣	٥٥٤١						
١٩ بورتوريكو	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٠ كمبوديا	٢٢٨١	٢٧٧١						
٢١ كندا	٦٧٩١٣١٥	٨٢٤٨١٦٦						
٢٢ كاب فردي (**)	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٣ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٤ تشاد	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٥ تشيلي	٣٦٧٢٨٣	٤٤٦٠٧١	٦٣٠	٥١٠٩	١١١٦٧	١٦٩٠٦	٦٤٣٧٠٦	٦٦٠٦١٢
٢٦ كولومبيا	٢٣٩٥٣٢	٢٩٠٩١٦	٤١١	٣٣٣٢	٧٢٨٣	١١٠٢٦	٤١٩٨٠٨	٤٣٠٨٣٤
٢٧ كوموروس	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٨ الكونغو	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٢٩ جزر كوك (*)	٢٢٨١	٢٧٧١						٤١٠٣
٣٠ كوستاريكا	٧٣٠٠٠	٨٨٦٦٠	١٢٥	١٠١٦	٢٢٢٠	٣٣٦٠	١٢٧٩٤٢	١٣١٣٠٢
٣١ كرواتيا	١١٤٠٦٣	١٣٨٥٣١	١٩٦	١٥٨٧	٣٤٦٨	٥٢٥٠	١٩٩٩٠٩	٢٠٥١٥٩
٣٢ قبرص	١٠٠٣٧٥	١٢١٩٠٨	١٧٢	١٣٩٦	٣٠٥٢	٤٦٢٠	١٧٥٩٢٠	١٨٠٥٤٠
٣٣ الجمهورية التشيكية	٦٤١٠٣٤	٧٧٨٠٤٧						
٣٤ جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٨٤٤	٨٣٦٦						

٣٥	النمرك	١٦٨٥٨٥٢	٢٠٤٧٤٩٤	٢٨٩١	٢٣٤٥٢	٥١٢٥٧	٧٧٥٩٩	٢٩٥٤٦٥١	٣٠٣٢٢٤٩
٣٦	جيبوتي	٢٢٨١	٢٧٧١						
٣٧	دومينيكا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٣٨	الجمهورية الدومينيكية	٥٤٧٥٠	٦٦٤٩٥	٩٤	٧٦٢	١٦٦٥	٢٥٢٠	٩٥٩٥٦	٩٨٤٧٦
٣٩	إكوادور	٤٧٩٠٦	٥٨١٨٣	٨٢	٦٦٦	١٤٥٧	٢٢٠٥	٨٣٩٦٢	٨٦١٦٧
٤٠	استونيا	٣٦٥٠٠	٤٤٣٣٠	٦٣	٥٠٨	١١١٠	١٦٨٠	٦٣٩٧١	٦٥٦٥١
٤١	فيجي	٦٨٤٤	٨٣١٢	١٢	٩٥	٢٠٨	٣١٥	١١٩٩٥	١٢٣١٠
٤٢	فنلندا	١٢٨٦٦٣١	١٥٦٦٦٣٤						
٤٣	فرنسا	١٤٣٧٤٢٢٧	١٧٤٥٧٧٣٠	٢٤٦٤٦	١٩٩٩٥٩	٤٣٧٠٣٨	٦٦١٦٤٣	٢٥١٩٢٤٩١	٢٥٨٥٤١٣٣
٤٤	غابون	١٨٢٥٠	٢٢١٦٥	٣١	٢٥٤	٥٥٥	٨٤٠	٣١٩٨٥	٣٢٨٢٥
٤٥	غامبيا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٤٦	جورجيا	٦٨٤٤	٨٣١٢						
٤٧	ألمانيا	١٩٥٦٦٣٧٧	٢٣٧٦٦٦٨١	٣٣٥٤٨	٢٧٢١٨٦	٥٩٤٩٠٢	٩٠٠٦٣٦	٣٤٢٩٢٣٣٣	٣٥١٩٢٩٦٩
٤٨	غانا	٩١٢٥	١١٠٨٣	١٦	١٢٧	٢٧٧	٤٣٠	١٥٩٩٣	١٦٤١٣
٤٩	اليونان	١٣٥٩٦٣٢	١٦٥١٢٤٥	٢٣٣١	١٨٩١٤	٤١٣٣٩	٦٣٥٨٤	٢٣٨٢٩١١	٢٤٥٥٤٩٥
٥٠	غرينادا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٥١	** غواتيمالا	٧٣٠٠٠	٨٨٦٦٠	١٢٥	١٠١٦	٢٢٢٠	٣٣٦٠	١٢٧٩٤٢	١٣١٣٠٢
٥٢	غينيا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٥٣	غيانا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٥٤	هندوراس	١١٤٠٦	١٣٨٤٣	٢٠	١٥٩	٣٤٧	٥٣٥	١٩٩٩١	٢٠٥١٦
٥٥	هونغاري	٥٥٦٦٢٨	٦٧٦٠٣٢						
٥٦	أيسلندا	٨٤٤٠٧	١٠٢٥١٢						
٥٧	أيرلندا	١٠١٥١٦١	١٢٣٢٩٣٠	١٧٤١	١٤١٢٢	٣٠٨٦٥	٤٦٧٢٨	١٧٧٩١٨٧	١٨٢٥٩١٥
٥٨	إيطاليا	١١٥٨٦٥٢٦	١٤٠٧٢٠٢٢						
٥٩	اليابان	٣٤١٠٠٠٠٠	٤١٤١٥٠٠٠	٥٨٤٦٨	٤٧٤٣٦٢	١٠٣٦٧٨٦	١٥٦٩٦١٦	٥٩٧٦٤١٨٢	٦١٣٣٣٧٩٨
٦٠	الأردن	٢٧٣٧٥	٣٣٢٥١						
٦١	كينيا	٢٢٨١٣	٢٧٧٠٦	٣٩	٣١٧	٦٩٤	١٠٥٠	٣٩٩٨٢	٤١٠٣٢
٦٢	لاتفيا	٤١٠٦٣	٤٩٨٧١	٧٠	٥٧١	١٢٤٨	١٨٩٠	٧١٩٦٧	٧٣٨٥٧
٦٣	ليسوتو	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٦٤	ليبيريا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٦٥	ليختنشتاين	٢٢٨١٣	٢٧٧٠٦						
٦٦	ليتوانيا	٧٠٧١٩	٨٥٨٨٩						
٦٧	لكسمبورغ	١٩٣٩٠٧	٢٣٥٠٢						
٦٨	مدغشقر	٤٥٦٣	٥٥٤١	٨	٦٣	١٣٩	٢١٠	٧٩٩٦	٨٢٠٦
٦٩	ملاوي	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧٠	** ملديف	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧١	مالي	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧٢	ماتاو	٣٨٧٨١	٤٧١٠١	٦٦	٥٣٩	١١٧٩	١٧٨٥	٦٧٩٦٩	٦٩٧٥٤
٧٣	جزر مارشال	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧٤	موريشوس	٢٥٠٩٤	٣٠٤٧١						
٧٥	المكسيك	٥١٤٨٨٠٧	٦٦٥٣٣٠٩						
٧٦	** ملديف	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧٧	مونغوليا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٧٨	مونتينيغرو	٢٢٨١	٢٧٧١						
٧٩	ناميبيا	١٣٦٨٨	١٦٦٢٤	٢٣	١٩٠	٤١٦	٦٣٠	٢٣٩٨٩	٢٤٦١٩
٨٠	ناورو	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٨١	هولندا	٤٢٧٢٨٠٢	٥١٨٩٣٨٧	٧٣٢٦	٥٩٤٣٩	١٢٩٩١١	١٩٦٦٧٦	٧٤٨٨٥٧٩	٧٦٨٥٣٥٥
٨٢	نيوزيلندا	٥٨٤٠٠٣	٧٠٩٢٨١	١٠٠١	٨١٢٤	١٧٧٥٦	٢٦٨٨٢	١٠٢٣٥٣٢	١٠٥٠٤١٤
٨٣	النيجر	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣

٨٤	نيجيريا	١٠٩٥٠١	١٣٢٩٠	١٨٨	١٥٢٣	٣٣٢٩	٥٠٤٠	١٩١٩١٢	١٩٦٩٥٣
٨٥	النرويج	١٧٨٣٩٤٦	٢١٦٦٦٢	٣٠٥٩	٢٤٨١٦	٥٤٢٤٠	٨٢١١٥	٣١٢٦٥٧٢	٣٢٠٨٦٨٦
٨٦	باتامبا	٥٢٤٦٩	٦٣٧٢٤	٩٠	٧٣٠	١٥٩٥	٢٤١٥	٩١٩٥٨	٩٤٣٧٣
٨٧	باراغواي	١١٤٠٦	١٣٨٥٣	٢٠	١٥٩	٣٤٧	٥٣٥	١٩٩٩١	٢٠٥١٦
٨٨	بيرو	١٧٧٩٣٨	٢١٦١٠٩	٣٠٥	٢٤٧٥	٥٤١٠	٨١٩٠	٣١١٨٥٨	٣٢٠٠٤٨
٨٩	(**) الفلبين	١٧٧٩٣٨	٢١٦١٠٩	٣٠٥	٢٤٧٥	٥٤١٠	٨١٩٠	٣١١٨٥٨	٣٢٠٠٤٨
٩٠	بولونيا	١١٤٢٩١٢	١٣٨٨٠٨٥	١٩٦٠	١٥٨٩٩	٣٤٧٤٩	٥٣٦٠٨	٢٠٠٣٠٨٥	٢٠٥٥٦٩٣
٩١	البرتغال	١٢٠٢٢٢٥	١٤٦٠١٦١						
٩٢	جمهورية كوريا	٤٩٥٧١٨١	٦٠٢٠٥٧٦	٨٥٠٠	٦٨٩٥٩	١٥٠٧٢٠	٢٢٨١٧٨	٨٦٨٨٠٣١	٨٩١٦٢٠٩
٩٣	زومبيا	١٥٩٦٨٨	١٩٣٩٤٤	٢٧٤	٢٢٢١	٤٨٥٥	٧٣٥٠	٢٧٩٨٧٢	٢٨٧٢٢٣
٩٤	سانت كيتس ونيفس	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٩٥	(**) سانت لوسيا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٩٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
٩٧	ساموا	٢٢٨١	٢٧٧١						
٩٨	سان مارينو	٦٨٤٤	٨٣١٢						
٩٩	السنغال	٩١٢٥	١١٠٨٣	١٦	١٢٧	٢٧٧	٤٢٠	١٥٩٩٣	١٦٤١٣
١٠٠	صربيا	٤٧٩٠٦	٥٨١٨٣						
١٠١	* سيشيل	٤٥٦٣	٥٥٤١	٨	٦٣	١٣٩	٢١٠	٧٩٩٦	٨٢٠٦
١٠٢	سيراليون	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
١٠٣	سلوفاكيا	١٤٣٧١٩	١٧٥٥٠٠	٢٤٦	١٩٩٩	٤٣٧٠	٦٦١٥	٢٥١٨٨٥	٢٥٨٥٠٠
١٠٤	سلوفينيا	٢١٩٠٠١	٢٦٥٩٨٠	٣٧٥	٣٠٤٧	٦٦٥٩	١٠٠٨١	٣٨٣٨٢٥	٣٩٣٩٠٥
١٠٥	أفريقيا الجنوبية	٦٦١٥٦٦	٨٠٣٤٨١						
١٠٦	أسياتيا	٦٧٧٠٧٨٣	٨٢٢٣٢٢٥	١١٦٠٩	٩٤١٨٨	٢٠٥٨٦١	٣١١٦٥٨	١١٨٦٦٥٧٨	١٢١٧٨٢٣٦
١٠٧	نمورينام	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
١٠٨	السويد	٢٤٤٣٢٣١	٢٦٦٧٣٢٢						
١٠٩	سويسرا	٢٧٧٤٠١٤	٣٣٦٩٠٨٤	٤٧٥٦	٣٨٥٨٩	٨٤٣٤٢	١٢٧٦٨٧	٤٨٦١٧٧٩	٤٩٨٩٤٦٦
١١٠	طاجيكستان	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
١١١	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١١٤٠٦	١٣٨٥٣	٢٠	١٥٩	٣٤٧	٥٣٥	١٩٩٩١	٢٠٥١٦
١١٢	تيمور الشرقية	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
١١٣	تريينيداد وتوباغو	٦١٥٩٤	٧٤٨٠٧	١٠٦	٨٥٧	١٨٧٣	٢٨٣٥	١٠٧٩٥١	١١٠٧٨٦
١١٤	(**) تونس	٧٠٧١٩	٨٥٨٨٩	١٢١	٩٨٤	٢١٥٠	٣٢٥٥	١٢٣٩٤٣	١٢٧١٩٩
١١٥	أوغندا	٦٨٤٤	٨٣١٢	١٢	٩٥	٢٠٨	٣١٥	١١٩٩٥	١٢٣١٠
١١٦	المملكة المتحدة	١٥١٥٢١٣٧	١٨٤٠٢٥١٥	٢٥٩٨٠	٢١٠٧٨٠	٤٦٠٦٩٠	٦٩٧٤٥٠	٢٦٥٥٥٨٦٧	٢٧٢٥٣٣١٧
١١٧	جمهورية تنزانيا المتحدة	١٣٦٨٨	١٦٦٦٤	٢٣	١٩٠	٤١٦	٦٣٠	٢٣٩٨٩	٢٤٦١٩
١١٨	أوروغواي	٦١٥٩٤	٧٤٨٠٧	١٠٦	٨٥٧	١٨٧٣	٢٨٣٥	١٠٧٩٥١	١١٠٧٨٦
١١٩	(**) يافانواتو	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
١٢٠	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	٤٥٦٢٥٢	٥٥٤١٢٦	٧٨٢	٦٣٤٧	١٣٨٧٢	٢١٠٠١	٧٩٩٦٣٥	٨٢٠٦٣٦
١٢١	زامبيا	٢٢٨١	٢٧٧١	٤	٣٢	٦٩	١٠٥	٣٩٩٨	٤١٠٣
	المجموعت	١٥٥٠٠٠٠٠	١٨٨٢٥٠٠٠٠	٢٠٤٥٦٨	١٦٥٩٧٠٦	٣٦٢٧٥٢٥	٥٤٩١٧٩٩	٢٠٩١٠٣٥٢	٢١٤٥٩٥٥١

هذا الجدول هو مؤشر فقط، ويستند على جدول التقييم للمحكمة لعام ٢٠٠٩، والأرقام قابلة للتغيير خضعا إلى:

- جدول التقييم الأمم المتحدة قابل للتغيير

- دول أطراف إضافية

- التدفق النقدي للمشروع

- استلام تسديد لدفعات واحدة إضافي

في حال استلام المحكمة أي من أقساط السداد دفعة واحدة من إحدى الدول الأطراف بعد بدء السحب من قرض الدولة المضيفة، ستكون تلك الدولة مسؤولة عن حصتها المقررة من الفوائد حتى نهاية الشهر الذي يتم استلام السداد دفعة واحدة به.

ملاحظات:

(* جزر كوك ليست واردة في جدول التقييم للأمم المتحدة: بنسبة ٠,٠٠١ مصدق من قسم المشورة القانونية

(**) تسديد دفعة واحدة وهمية في جدول التقييم لعام ٢٠٠٩ إذ أن الدولة لم تكن دولة طرف في عام ٢٠٠٩.

المبلغ المبين في العمود بأنه "مساهمة في حالة التسديد دفعة واحدة" تشمل الخصم ١ والخصم ٢ كما هو معرف عنه في "الملاحظة التفسيرية".

يبقى هذا جدول الحساب حتى وقت عمل الحساب النهائي.

المرفق الثاني

مسودة قرار بشأن المباني الدائمة

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تذكر قراراتها المعتمدة بشأن المباني الدائمة، بما في ذلك القرار
 ICC-ASP/6/Res.1^(٦٤) و ICC-ASP/7/Res.1^(٦٥)، والقرار ICC-ASP/8/Res.5^(٦٦)، والقرار
 ICC-ASP/8/Res.8^(٦٧)، والقرار ICC-ASP/9/Res.1^(٦٨)، والقرار ICC-ASP/10/Res.6^(٦٩)، وإذ تعيد
 التأكيد على أهمية المباني الدائمة لمستقبل المحكمة،
 وإذ تلاحظ تقرير لجنة المراقبة بشأن المباني الدائمة،^(٧٠)
 وإذ تلاحظ توصيات المراجع الخارجي^(٧١)، وكذلك تقارير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها
 الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والتوصيات الواردة الواردة فيه^(٧٢)،
 وإذ تكرر الإعراب عن عزمها الراسخ بضرورة تسليم المباني الدائمة بحدود ميزانية ١٩٠ مليون يورو
 (في مستويات أسعار ٢٠١٤) وفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1، وإذ تؤكد أهمية الدور الذي تقوم به لجنة
 المراقبة في تنفيذ أي إجراءات تتم بموجب السلطة المخولة لها وتكون لازمة لضمان سير العمل في المشروع
 بسلامة وفي حدود الميزانية فضلاً عن تخفيض تكاليف ملكية المباني إلى أدنى حد ممكن،
 وإذ تشدد على ضرورة تسليم المباني الدائمة بنوعية جيدة وفي حدود الميزانية المعتمدة، في حين تلاحظ
 العناصر التي قد لا تكون ضرورية لحسن أداء المهام الأساسية للمحكمة أو التي بخلاف ذلك يكون لها تأثيراً
 سلبياً على التكلفة الإجمالية للملكية،
 وإذ تؤكد على أهمية التحكم الصارم بالتصميم والنطاق ومتطلبات التغييرات خلال مرحلة بناء
 المشروع من أجل التيقن من أن يتم تسليم المشروع بحدود التكلفة والجودة وفي الوقت المحدد،
 وإذ تؤكد من جديد أهمية دور المحكمة والدولة المضيفة في جميع مراحل الإجراءات وإذ تلاحظ
 مع التقدير تعاونهما الكامل مع المشروع،
 وإذ تؤكد من جديد دور مدير المشروع لتوفير القيادة والإدارة الشاملة للمشروع، وإذ تشير إلى
 مسؤوليته لتحقيق أهداف المشروع، والجدول الزمني والتكاليف، ومتطلبات الجودة، على النحو المنصوص

(64) الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة ... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

(65) الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

(66) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني.

(67) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة (متابعة) ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/8/20/Add.1)، الجزء الثاني.

(68) الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني.

(69) الوثائق الرسمية ... الدورة العاشرة ... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني.

(70) ICC-ASP/11/35.

(71) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء جيم ١.

(72) المرجع نفسه، الجزء باء-١ و باء-٢.

عليه في القرار رقم ICC-ASP/6/Res.1 وترتيبات البنية الإدارية التي وافقت عليها الجمعية في دورتها العاشرة،

وإذ تذكر أن كلفة الملكية الإجمالية، التي تقدر حالياً بما بين ١٣،٣ إلى ١٤،٨ مليون يورو سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٦، التي تشمل: التكاليف المالية لتلك الدول التي لم تختار التسديد دفعة واحدة، والتكاليف التشغيلية للمباني، وتكاليف التمويل لاستبدال رأس المال،

وإذ تلاحظ توصية لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثامنة عشرة بأن تقوم لجنة المراقبة بالتعاون مع مدير المشروع، بتطوير الافتراضات النوعية والكمية والخيارات والسيناريوهات، بما في ذلك تقييم المخاطر والبيان فيما يتعلق بالتكاليف الإجمالية للملكية، وأن هذه المراجعة يجب أن تشمل كافة أنواع المناهج الممكنة^(٧٣)،

وإذ تذكر أنه تم الطلب من الدول الأطراف إبلاغ المسجل بقرارهم النهائي لتحديد خيار التسديد دفعة واحدة لحصتهم المقررة في المشروع بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأن هذا الموعد النهائي قد تم تمديده إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بموجب القرار ICC-ASP/8/Res.8،

وإذ ترحب بالواقع أن ٣٣ دولة من الدول الأطراف قد تعهدت بعمل التسديد دفعة واحدة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بمبلغ ٨١١ ٣٧٠ مليون يورو، والتي تم استلام منها مبلغ ٤٩٠ ٤٧٠ ٣٤ مليون يورو منها بالفعل،

وإذ تلاحظ أن دول إضافية من الدول الأطراف قد أعربت عن رغبتها في اختيار التسديد دفعة واحدة لحصتها المقررة،

وإذ تلاحظ أن بعض الدول الأطراف قد أعربت عن رغبتها في اختيار مزيج من التسديد دفعة واحدة والمشاركة في قرض الدولة المضيفة،

وتشير إلى الفوائد لجميع الدول الأطراف الناجمة عن تمديد الموعد النهائي لاختيار التسديد دفعة واحدة نظراً إلى حاجة أقل لسحب أموال من قرض الدولة المضيفة، والخصم الفوري لتلك الدول التي اختارت التسديد دفعة واحدة، ورأس مال وفوائد أقل يترتب دفعها من قبل هذه الدول التي تختار التسديد دفعة واحدة،

وإذ تذكر المعايير المنطبقة على اتفاقية قرض الدولة المضيفة، ومبادئ التسديد دفعة واحدة من حصة المدفوعات المقررة، الواردة في المرفقين الثاني والثالث على التوالي للقرار رقم ICC-ASP/7/Res.1،

وإذ تشير إلى أن شروط قرض الدولة المضيفة تنص على أن دفع الفوائد سيبدأ اعتباراً من وقت استخدام القرض للمرة الأولى^(٧٤)، وأن سداد رأس المال والفوائد سيبدأ بعد انتهاء مدة عقود إيجار المباني المؤقتة القائمة أو المقبلة^(٧٥)،

(73) المرجع نفسه، الجزء باء-١

(74) القرار رقم ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثاني، (هـ).

وإذ تذكر أن إنشاء الصندوق الاستئماني للمساهمات الطوعية المخصص لتشييد المباني الدائمة قد تم إنشاؤه وأنه يمكن تقديم أية مساهمات طوعية من خلال أموال مخصصة لأغراض معينة، أو مساهمات عينية، بعد التشاور مع لجنة المراقبة؛

ألف- إدارة المشروع: الميزانية والجودة والجدول الزمني

- ١- ترحب بتقرير لجنة المراقبة وتعرب عن تقديرها للجنة المراقبة ومدير المشروع والمحكمة والدولة المضيفة للتقدم المحرز في مشروع المباني الدائمة منذ الدورة العاشرة للجمعية؛
- ٢- توافق على مخطط التدفق النقدي المنقح الوارد في المرفق الأول؛
- ٣- ترحب بانتهاء مرحلة منح المشروع وبداية مرحلة البناء في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
- ٤- وترحب أيضاً باستمرار بقاء المشروع في حدود الميزانية المعتمدة البالغ قدرها ١٩٠ مليون يورو وبمستوى أسعار ٢٠١٤، وفي هذا الصدد، إذ تلاحظ بارتياح أن العناصر المدججة ("المجموعة ٣") قد تم استيعابها بكاملها في الميزانية العامة، وأنه في المرحلة الحالية، تقدر تكاليف البناء المتوقعة بقيمة ١٨٣،٧ مليون يورو، أي ٦،٣ مليون يورو تحت مبلغ الحد الأقصى المخصص للمشروع.
- ٥- توافق أن الاستراتيجية المالية المنقحة للجنة المراقبة تشمل إدارة متعلقة ومتواصلة للمخاطر والموارد، وتنص على أنه يجب إبقاء أي نتائج مالية إيجابية يتم تحقيقها في أي مرحلة من مراحل المشروع بشكل احتياطي إضافي للظروف وللقرارات السياسية غير المتوقعة حتى نهاية المشروع؛
- ٦- وتوافق كذلك على استراتيجية مراجعة التكلفة التي أنشأتها لجنة المراقبة للتيقن من أن المشروع يستمر بتوفير مباني بنوعية جيدة مع تلافي العناصر التي قد لا تلي المعايير اللازمة للتوافق مع الوظائف الأساسية للمحكمة أو التي من شأنها بخلاف ذلك أن تؤثر سلباً على التكلفة الإجمالية للملكية؛
- ٧- وتطلب من لجنة المراقبة التأكد من عدم الموافقة على أي تغييرات خلال مرحلة البناء وحتى الانتهاء من المشروع إلا على أساس تكلفة متعادلة، وبهذا الصدد، تطلب من مدير المشروع بذل كل جهد من حيث أن أي تغيير جديد في المشروع الذي قد يكون لازماً، أن يقابله وفورات تشغيلية أو رأس مالية وأنه ويمكن تنفيذها، أينما كان ممكناً، أخذاً بعين الاعتبار اللازم لتخفيض التكاليف الإضافية المتعلقة بالتأخير وغيرها من العوامل؛
- ٨- تويد قرار لجنة المراقبة لإنشاء فريق عامل برئاسة مدير المشروع، والتي قد تشمل خبير استشاري خارجي وممثلين عن لجنة المراقبة وعن المحكمة من أجل مواصلة القيام بفحص كيفية القيام بتلبية تكلفة الملكية الإجمالية للمباني الدائمة وذلك باستعراض كافة المناهج الممكنة فضلاً عن أي خيارات للدول الأطراف المنتهجة في المستقبل للمساهمة في تكاليف المشروع، وتطلب من اللجنة أن تقدم تقريراً عن ذلك في الدورة الثانية عشرة للجمعية؛
- ٩- ترحب بأن موعد إنجاز المباني الدائمة لا يزال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتشدد على الحاجة إلى أن يتقيد المشروع بهذا الموعد النهائي لتلافي تجاوز التكاليف في المستقبل والإتاحة للمحكمة بأن تنتقل تدريجياً إلى المبني بحدود كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(75) المرجع نفسه، (و).

- ١٠- تطلب من المحكمة، العمل سوية مع مدير المشروع، لاتخاذ جميع التدابير التحضيرية اللازمة لضمان استعدادها لإشغال المباني الدائمة في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وذلك لتلافي أي نفقات إضافية للدول الأطراف، وتقديم تقرير مفصل عن ذلك إلى الديوان وللدورة العشرين للجنة الميزانية والمالية؛
- ١١- وتطلب أيضاً من المحكمة بأن تقوم، بالتشاور مع مدير المشروع ولجنة المراقبة، بوضع خيارات جديدة للتخفيض من عناصر المجموعة ٣، بما في ذلك مدى ملاءمة المعدات الحالية وتمديد مدة استخدامها وكذلك خيار الشراء المشترك مع مؤسسات أخرى، وتقديم تقريراً مفصلاً عن ذلك في الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة المراقبة؛
- ١٢- ترحب بتفويض السلطة التي أعطاها رئيس قلم المحكمة إلى مدير المشروع بشأن استخدام الأموال لمشروع المباني الدائمة، وتشجع المسجل على مواصلة تفويض السلطات والمهام إلى مدير المشروع، عند الاقتضاء وعلى مستوى مناسب، وفقاً إلى القواعد والأنظمة المالية، من أجل مواصلة تحسين إدارة وكفاءة المشروع والمشاريع الفرعية ذات الصلة؛
- ١٣- تطلب من مدير المشروع، سوية مع المحكمة، مواصلة العمل على التوصيات، وفقاً للقرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الخامس، الفقرة ٥، بشأن سبل تحسين التوجيهات الحالية للعقود والنفقات لغرض إسراع تنفيذ للمشروع، وتقديمها إلى لجنة المراقبة للموافقة عليها؛

باء التسديد دفعة واحدة

- ١٤- تقرر تمديد الموعد النهائي للدول الأطراف لتقوم بإبلاغ المسجل ومكتب مدير المشروع بقراراتهم لتحديد خيار التسديد دفعة واحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٧٦)؛
- ١٥- وتقرر كذلك أن الدول التي تقوم بإيداع أداة التصديق أو الانضمام إلى نظام روما الأساسي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سيحق لها تحديد خيار التسديد دفعة واحدة شريطة أن تخطر المسجل بقرارها بشأن ذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على الرغم من تاريخ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ بالنسبة لتلك الدول؛
- ١٦- وتقرر كذلك أنه يجوز للدول الأطراف أن تختار إما بين عمل دفعة كاملة واحدة أو بدمج دفعة جزئية واحدة مع المشاركة في القرض؛
- ١٧- وتطلب من الدول الأطراف الاستفادة من تمديد الموعد النهائي لخيار التسديد دفعة واحدة لاستشارة المسجل من أجل تحديد جدول زمني لها، مع الأخذ في الاعتبار، على النحو الموضح بالمذكرة التفسيرية^(٧٧) في المرفق الثاني لهذا القرار، التي تنص أن التسديد دفعة واحدة:

(76) مبادئ التسديد دفعة واحدة من حصة المدفوعات المقررة، والواردة في القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث، ستستمر بأن تنطبق على تلك الدول، بعد إجراء التصحيحات اللازمة، التي اختارت طريقة الدفع بدفعة واحدة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(77) توضح المذكرة التفسيرية مبادئ التسديد دفعة واحدة المتعلقة بالشروط المنطبقة على اتفاقية على القرض، بما في ذلك فيما يتعلق بالدول الأطراف التي قد تختار خيار التسديد دفعة واحدة، أو تسديد دفعاتها، بعد البدء بسحب الأموال من قرض الدولة المضيفة والبدء بدفع الفوائد.

(أ) يجوز دفعه بقسط واحد أو بأقساط سنوية؛

(ب) يجب استلامها بكاملها بموعد أقصاه ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥؛

(ج) يجب أن تخضع إلى تسوية عندما تصبح التكلفة النهائية للمشروع وكامل مبلغ الإعانة المقدم من الدولة المضيفة معروفاً وذلك للتأكد من أن جميع الدول الأطراف تتلقى معاملة عادلة ومتساوية.

١٨- تطلب من المسجل، سوية مع مكتب مدير المشروع، أن يواصل تقديم معلومات محدثة إلى لجنة المراقبة، على النحو المطلوب، بشأن الجداول الزمنية المتفق عليها لدفعات التسديد دفعة واحدة؛

١٩- تقرر أن المشاركات المقررة من الدول الأطراف تجاه دفع الفوائد ورأس المال المتعلقة بقرض الدولة المضيفة، وأي فوائد عائدة منه، سيتم إيداعها في حساب خاص وأن تستخدم فقط لتلبية الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية قرض الدولة المضيفة؛

جيم - التقارير المالية

٢٠- تطلب من مدير المشروع، بالتشاور مع لجنة المراقبة، أن يواصل، وفقاً للقرار ICC-ASP/6/Res.1، تقديم تقريراً سنوياً مفصلاً لتكلفة المشروع بالاستناد إلى آخر المعلومات، بما في ذلك الجدول المتعلق باستخدام الأموال الواردة من التسديد دفعة واحدة؛

٢١- تطلب أيضاً من مدير المشروع أن يواصل تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية، عن طريق لجنة المراقبة، عما تحقق من تقديرات السنة الماضية ومستوى الإنفاق؛

دال - إستراتيجية مراجعة الحسابات

٢٢- ترحب باعتماد لجنة المراقبة لاستراتيجية مراجعة الحسابات للمشروع، وتطلب من قسم التدقيق الداخلي للمحكمة إدارة تنفيذها نيابة عن لجنة المراقبة، مع الأخذ في عين الاعتبار توصية لجنة الميزانية والمالية بشأن خبرة التدقيق الداخلي للمشروع^(٧٨)؛

هاء - المساهمات الطوعية

٢٣- تكرر دعوة الدول الأطراف وأعضاء المجتمع المدني الذين أثبتوا التزامهم بولاية المحكمة إلى جمع الأموال لمشروع المباني الدائمة؛

واو - التقارير المقبلة للجنة المراقبة

٢٤- تطلب من لجنة المراقبة أن تواصل تقديم التقارير المرحلية المنتظمة إلى الديوان، وأن تقدم تقريراً بذلك إلى الجمعية في دورتها القادمة.

(78) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء ٢ الفقرة ٨٢.

الملحق الأول

مخطط التدفق النقدي

ميزانية مشروع المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية (بملايين اليورو)

المواد	المجموع تكاليف	الإجمالي المجموع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		المجموع	
			PD	FD	FD+ and tendering	البناء	الانتقال						
١. تكاليف البناء		١٤٧,٠٤					٢,٨	٤٦,٥	٨٥,٣	١٢,٢	٠,١	٠,١	١٤٧,١
	(أ) - تكاليف البناء	١٤٠,٦٤					١,٦	٤٣,٣	٨٤,١	١١,٤	٠,١	٠,١	١٤٠,٧
	(ب) - أتعاب فريق التصميم (بعد المناقصة)	٦,٤٠					١,٢	٣,٢	١,٢	٠,٨	-	-	٦,٤
٢. المخاطر		١٢,٨٩					-١,٥	١,٧	١٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,٨	١٢,٩
	(أ) - مخاطر المشروع (جميع المسائل بما في ذلك التصميم أو أطراف ثالثة)	٣,٧٩					٠,٠	٠,٤	١,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٣,٨
	(ب) - مخاطر العمل (خارج المشروع، مثل - البلدية)	٩,١٠					-١,٥	١,٣	٩,٢	٠,١	-	-	٩,١
٣. تراخيص ومستحقات		٢,٦٠					٢,٥	٠,١					٢,٦
	تراخيص ومستحقات	٢,٦٠						-	-	-	-	-	-
٤. رسوم		١٩,٦٠	١,٣	٣,٦	٦,٩	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٦	٠,٨	٠,١	٠,١	١٩,٦
	(أ) - متعلق بالتصميم	١٠,٥٥		٢,٧	٥,١	٢,٠	٠,٥	٠,٢	-	-	-	-	١٠,٥
	(ب) - إدارة المشروع	٧,٤٠	٠,٩	٠,٧	١,٣	٠,٥	٠,٣	١,٣	١,٣	٠,٧	٠,٠	٠,١	٧,٤
	(ج) - استشاريين آخرين	١,٦٢	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	-	-	١,٦
	(د) - رسوم عمليات (مثال، رسوم مصرفية)	٠,٠٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	-	٠,٠
٥. تكاليف أخرى		١,٥٠		١,٥									١,٥
٦. المتبقي (المتوقع من الاحتياطي الإضافي/ لم ينفق)		٦,٣٧							٥,٦	٠,٧	-		٦,٤
	المجموع	١٩٠,٠	١,٣	٥,١	٦,٩	٢,٨	٤,٨	٤٩,٩	١٠٣,١	١٤,٥	٠,٦	١,٠	١٩٠,٠
	المجموع	-	١,٣	٥,١	٦,٩	٧,٥	٤٩,٩	١٠٣,١		١٥,١٤		١,٠	١٩٠,٠
	المترام		١,٢٨	٦,٤١	١٣,٢٩	٢٠,٧٩	٧٠,٧١	١٧٣,٨٥		١٨٨,٩٩		١٩٠,٠	

ملاحظة: الأرقام الواردة أعلاه هي مجرد تقديرات وقابلة للتغيير

* ت أ: مرحلة التصميم الأولية
** ت ن: مرحلة التصميم النهائية

الملحق الثاني

مذكرة تفسيرية بشأن التسديد دفعة واحدة^(٧٩)

ألف - مقدمة

١- تقدم هذه المذكرة التفسيرية إلى الدول الأطراف المزيد من التوضيح حول مبادئ التسديد دفعة واحدة وفيما يتعلق بالمعايير التي تنطبق على اتفاقية القرض في ضوء التمديد المقترح للدول الأطراف لتقوم باختيار التسديد دفعة واحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتتضمن بعض الأرقام التأشيرية، بمقارنة التسديد دفعة واحدة مع المشاركة في سداد القرض على مدى فترة ٣٠ سنة بنسبة فائدة مقدارها ٢,٥ في المائة، من خلال دفعات سنوية. إن هذا مبيناً لكل دولة طرف على حدة في الجدول المدرج كمرفق في تقرير لجنة المراقبة^(٨٠).

باء - التسديد دفعة واحدة: الطرق

٢- المرفق الثالث للقرار رقم ICC-ASP/7/Res.1 ينص على المعايير المنطبقة على اتفاقية القرض ومبادئ التسديد دفعة واحدة للحصة المقررة (مقتطف مدرج في الملحق الأول لهذه المذكرة). وتهدف النقاط التالية إلى تفعيل هذه الأحكام:

(أ) إن مبلغ التسديد دفعة واحدة لدولة الطرف "ألف" يمكن حسابها وفقاً إلى المعادلة التالية:

$$\text{التسديد دفعة واحدة "ألف"} = (\text{تكاليف البناء}^{(٨١)}) \times (\text{حصة من المساهمات المقررة لدولة الطرف "ألف"}) - (\text{تخفيض ١}) - (\text{تخفيض ٢})$$

حيث أن:

$$\text{تخفيض ١}^{(٨٢)} = (\text{حصة من المساهمات المقررة لدولة الطرف "ألف"}) \times ١٧,٥\% \times (\text{تكاليف المباني})$$

$$\text{تخفيض ٢}^{(٨٣)} = (\text{حصة من المساهمات المقررة لدولة الطرف "ألف"}) \times \text{إعانة الدولة المضيفة بقيمة}$$

$$١٧,٥\% \text{ على الفرق بين مبلغ القرض بالحد الأقصى (٢٠٠ مليون يورو) وتكاليف البناء.}$$

(79) هذا تحديث للمذكرة التفسيرية الواردة في الوثيقة رقم ICC-ASP/8/34، المرفق الثاني، التي أشارت إلى رسالة المحكمة الأصلية المؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، التي تطلب بها رغبتهم بعمل التسديد دفعة واحدة بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

(80) ICC-ASP/11/35، مرفق.

(81) على الرغم من أن التكاليف المقدرة حالياً لبناء المبنى هي ١٨٣,٧ مليون يورو، وجميع الحسابات، رهنا بالتسوية النهائية، سيستمر دفعها على أساس ميزانية ١٩٠ مليون يورو المعتمدة كحد أقصى من أجل الحفاظ على الاتساق مع الدول الأطراف التي اختارت التسديد دفعة واحدة في مرحلة سابقة.

(82) ينطبق التخفيض ١ على دول الأطراف التي اختارت التسديد دفعة واحدة فقط.

(83) ينطبق التخفيض ٢ على جميع دول الأطراف، سواء اختارت التسديد دفعة واحدة أم لا. الفرق الوحيد هو أن تلك الدول التي تقوم بالتسديد دفعة واحدة تحصل على التخفيض مسبقاً استناداً على تقديرات مبلغ ١٩٠ مليون يورو (رهنا بالتسوية النهائية)، في حين أن الدول الأخرى ستحصل على تخفيض في القرض وفقاً لحصتها المقررة من الاشتراكات في وقت التسوية النهائية عند الانتهاء من المشروع.

التفسير: كما هو مبين في القرار رقم ICC-ASP/6/Res.1، يجب أن لا تزيد تكاليف البناء الإجمالية للمشروع عن ١٩٠ مليون يورو. لقد وافقت الدولة المضيفة في عرضها الأصلي على خصم بشكل إعانة مقدارها ١٧،٥ في المائة من المبلغ الذي لن يُستخدم تحت سقف الحد الأقصى لتسهيلات القرض (٢٠٠ مليون يورو) من المبلغ الإجمالي المقترض. أي الفرق ما بين ٢٠٠ مليون والمبلغ النهائي المسحوب من القرض. وبما أن التسديد دفعة واحدة سيؤدي مباشرة إلى تخفيض الحاجة إلى الاستفادة من قرض الدولة المضيفة، فمن المعقول أن تقتطع هذه النسبة من البداية مما يفيد الدول الأطراف المساهمة. وبخلاف ذلك، يجب أن يتم هذا في وقت التسوية عند إنجاز المشروع^(٨٤).

(ب) يجب أن يخضع التسديد بدفعة واحدة إلى تسوية نهائية عندما تصبح التكلفة النهائية للمشروع^(٨٥) والمبلغ المسحوب من إعانة الدولة المضيفة معروفان عند إنجاز المشروع.

التسوية النهائية للتخفيضين ١ و ٢ عند إنجاز المشروع:

في حال استخدام القرض بكامله البالغ ٢٠٠ مليون يورو،^(٨٦) سيتم تخفيض كلا التخفيض ١ والتخفيض ٢ إلى مستوى الصفر؛
في حال أن تكاليف البناء تجاوزت الحد الأقصى للقرض البالغ ٢٠٠ مليون يورو^(٨٧)، سينطبق عند ذلك "الخصم ١" فقط على جزء التسديد دفعة واحدة الذي يقوم فعلاً بتخفيض القرض إلى مستوى تحت ٢٠٠ مليون يورو. وسينخفض "الخصم ٢" إلى مستوى الصفر؛

في حال وصول تكاليف البناء الحالية إلى مستوى تحت التقدير البالغ ١٩٠ مليون يورو، فسيزداد "الخصم ٢" بالنسبة لجميع الدول الأطراف ليعكس الزيادة في إعانة الدولة المضيفة نتيجة لزيادة الكمية على الجزء غير المستخدم من القرض. وسيبقى "الخصم ١" دون تغيير من أجل عدم تطبيق الخصم نفسه مرتين إلى الدول الأطراف التي اختارت التسديد دفعة واحدة.

التفسير: يلزم عمل تسوية نهائية للتيقن من أن جميع الدول الأطراف ستدفع المبلغ الصحيح. والدول الأطراف التي اختارت بالفعل التسديد دفعة واحدة أو التي تعتبر التسديد دفعة واحدة، ينبغي تحذيرها أنه عند انتهاء المشروع، قد تدعو الحاجة إلى أموال إضافية، على الرغم من أنه يتم بذل كل الجهود لإكمال المبنى في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، وفي هذا الصدد، فإن التقدير الحالي لتكاليف المشروع هو ١٨٣،٧ مليون يورو. ولغرض التسوية النهائية، فإن جدول الأنصبة في وقت تحديد التكلفة الإجمالية النهائية، أي عند إنجاز المشروع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، سيستخدم لإجراء التسوية. سوف يختلف جدول الأنصبة عن حساب جدول الأنصبة الأصلي لعام

^(٨٤) أنظر النقط (٢).

^(٨٥) من المتوقع أن تصبح التكلفة النهائية للمشروع متوفرة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

^(٨٦) إن هذا مستبعد جداً نظراً إلى وضع المشروع حالياً.

^(٨٧) إن هذا من غير المحتمل إذ أن تكاليف المشروع المقدرة حالياً هي ١٨٣،٧ مليون يورو.

٢٠٠٩ المستخدم لدفعات التسديد دفعة واحدة^(٨٨). على سبيل المثال، نتيجة للتغيرات في عدد من الدول الأطراف التي حدثت أو التي تحدث بين عام ٢٠٠٩ ووقت التسوية النهائية. ولن تنطبق التغييرات في جدول الأنصبة بعد انتهاء المشروع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) على حساب مساهمات الدول الأطراف المقررة للمشروع.

(ج) بالتمديد الجديد للموعد النهائي، يجوز للدول الأطراف اختيار خيار التسديد دفعة واحدة اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ كما يمكن عمل دفعات التسديد دفعة واحدة بقسط واحد سنوي أو أكثر بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

يجب عمل دفعات التسديد دفعة واحدة وفقاً للتنظيم ٥,٦ من القواعد التنظيمية المالية وقواعد المحكمة. وفي حال وجود دفعات التسديد دفعة واحدة بشكل قسطين سنويين أو أكثر، فينبغي دفع جميع الأقساط وفقاً لذلك.

وفقاً لشروط قرض الدولة المضيفة، يستحق دفع الفوائد بداية من الاستخدام الأول للقرض^(٨٩). في حين أن سداد رأس المال والفوائد سيبدأ بعد انتهاء مدة عقود إيجار المباني المؤقتة القائمة أو المقبلة^(٩٠).

وفقاً لذلك، في حال استلام المحكمة أي من أقساط التسديد دفعة واحدة من دولة طرف بعد البدء بسحب الأموال من قرض الدولة المضيفة (يقدر حالياً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣)، فلن تكن الدولة الطرف مسؤولة عن حصتها المقررة من الفائدة على قرض الدولة المضيفة، والذي ينطبق حتى نهاية الشهر الذي يتم به استلام التسديد دفعة واحدة (القسط).

ترد تفاصيل إضافية لآلية الحساب في المرفق الثاني لهذه المذكرة، والتي توضح السيناريوهات المختلفة للدول الأطراف الذين يختارون التسديد دفعة واحدة أو سداد القرض، وفقاً لتوصية لجنة المالية والميزانية في دورتها التاسعة عشرة^(٩١).

الفائدة المقدرة الواجب دفعها خلال مرحلة البناء (من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥)

(88) يُستخدم كأساس لحساب دفعات التسديد دفعة واحدة (ICC-ASP/8/Res.8) وما زال يُستخدم لدفعات التسديد دفعة واحدة الجديدة، من أجل الحفاظ على الاتساق، رهناً بالتصحيح النهائي.

(89) القرار رقم ICC-ASP/7/Res.1 المرفق الثاني، (هـ).

(90) المرجع نفسه، (و).

(91) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء ٢، الفقرة ١٦٧.

تقدر حالياً تكاليف الفائدة الإجمالية السنوية المتعلقة بسحب الأموال من قرض الدولة المضيفة خلال مرحلة بناء المشروع على النحو التالي⁽⁹²⁾.

٢٠١٣ : ٢٠٤ ٥٦٨ يورو

٢٠١٤ : ١ ٦٥٩ ٧٠٦ يورو

٢٠١٥ : ٣ ٦٢٧ ٥٢٥ يورو

تستحق هذه المبالغ فقط على الدول الأطراف التي لم تختار التسديد دفعة واحدة أو أنهم اختاروا التسديد دفعة واحدة ولكنهم لم يقومون بدفع جميع الأقساط قبل البدء بسحب الأموال من قرض الدولة المضيفة (يقدر حالياً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣).

الدول الأطراف المسؤولة عن دفع الفوائد خلال مرحلة البناء، سيتم تقييمها بنفس جدول الأنصبة الذي ينطبق على ميزانية المحكمة العادية في وقت التقييم، مع التسوية اللازمة من أجل استثناء الدول الأطراف التي سددت كامل دفعات التسديد دفعة واحدة قبل البدء بسحب الأموال من القرض.

(92) قد تختلف هذه المبالغ اعتماداً على دفعات التسديد دفعة واحدة التي يتم استلامها فضلاً عن أي تغييرات في التدفقات النقدية للمشروع.

المرفق الأول

المعايير الواجب تطبيقها على اتفاقية القرض، والمبادئ للتسديد دفعة واحدة للحصة المقررة
(مقتطف)، على النحو الوارد في القرار رقم ICC-ASP/7/Res.1

جمعية الدول الأطراف،

[...]

المرفق الثاني

المعايير الواجبة التطبيق على اتفاق القرض

ينص الاتفاق المبرم مع الدولة المضيفة فيما يتعلق بعرضها منح قرض لمشروع المباني الدائمة على ما يلي:

- (أ) تقدم الدولة المضيفة إلى المحكمة قرضا لا يتجاوز قدره ٢٠٠ مليون يورو، يُسدد على فترة ٣٠ عاما بسعر فائدة مقداره ٢,٥ في المائة؛
- (ب) لا بند في الاتفاق يُلزم المحكمة قانونا باقتراض المبلغ كله (أي ٢٠٠ مليون يورو) من الدولة المضيفة، ولا بند يقيد بأي حال من الأحوال سلطة المحكمة في تحديد المبلغ الذي ترغب اقتراضه؛
- (ج) لا بند في الاتفاق يقيد بأي حال من الأحوال سلطة المحكمة في البحث عن أموال لتُستخدم لنفس الأغراض، من أي مصادر أخرى إن اختارت هي ذلك؛
- (د) في حال عدم استخدام مبلغ ٢٠٠ مليون يورو بكامله عند انتهاء المشروع، ستقوم الدولة المضيفة بخفض مبلغ القرض الواجب تسديده بمقدار يتوافق مع ١٧,٥ في المائة من الجزء الذي لم يُستخدم؛
- (هـ) تُدفع الفائدة سنويا بداية من أول استخدام لقرض الدولة المضيفة؛
- (و) يبدأ سداد القرض، عن طريق دفع أقساط سنوية منتظمة، بعد انتهاء عقود إيجار المباني المؤقتة القائمة أو المقبلة.

المرفق الثالث

المبادئ لتسديد الحصة المقررة للتسديد دفعة واحدة

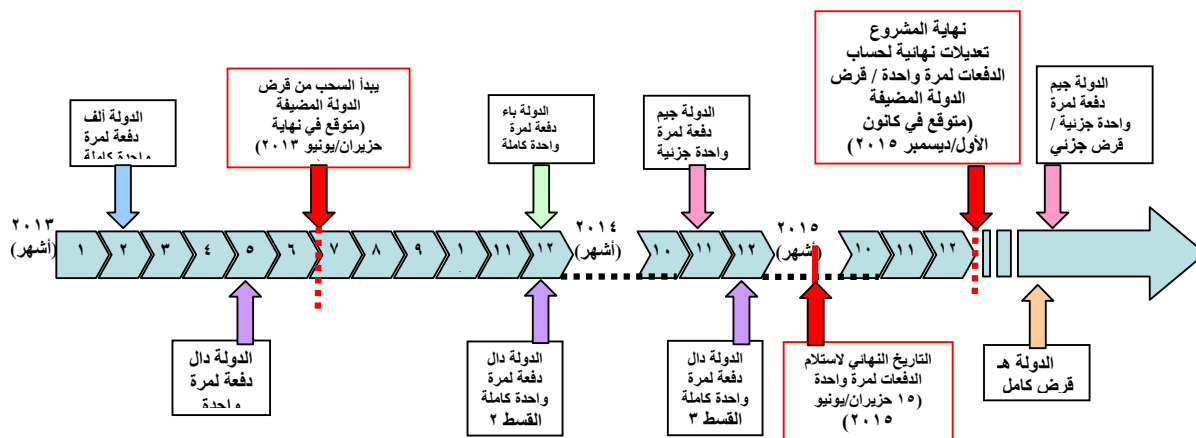
[....]

- ٣- الدول الأطراف التي لا تختار التسديد دفعة واحدة سيتم تقييم الفائدة الواجبة الدفع سنوياً وما يسدد من قرض الدولة المضيفة وفقاً لجدول الأنصبة المقرر للميزانية العادية للمحكمة المنطبق وقت القيام بعمل التقييم.
- ٤- سيبلغ المسجل الدول الأطراف الراغبة في التسديد دفعة واحدة، في أقرب وقت ممكن، بحصتها المقررة استناداً إلى أحدث التقديرات للتكلفة النهائية المشار إليها في الفقرة ١٣ من ذلك القرار.
- ٥- يُخضع المقدار المسدد دفعة واحدة لعملية تسوية حالما تُعرف التكلفة النهائية للمشروع ومبلغ الإعانة المقدمة من الدولة المضيفة.

[....]

الملحق الثاني

أمثال: التسديد دفعة واحدة للدول الأطراف / سيناريوهات حساب تمويل المشروع



افتراضات

التاريخ المتوقع للبدء بسحب الأموال من القرض هو حزيران/يونيو 2013
يستند التعديل النهائي في كانون الأول/ديسمبر 2015 في جميع الحالات على الكلفة النهائية للمشروع، وعلى دفعات المرة الواحدة المستلمة، وعلى حجم التقييم عند إنجاز المشروع.
سداد رأس المال والفائدة على قرض الدولة المضيفة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2045.

أمثال

الدولة ألف - دفعة واحدة كاملة قبل البدء بالسحب من قرض الدولة المضيفة

تسديد دفعة واحدة يتم دفعها في شباط/فبراير 2013

(أ) لا تستحق أي فوائد للفترة من عام 2012 إلى عام 2015

(ب) لا تستحق أي فوائد على سداد رأس المال للفترة من عام 2016 إلى عام 2045

الدولة باء - دفعة كاملة لمرة واحدة بعد البدء بالسحب من قرض الدولة المضيفة

دفعة لمرة واحدة يتم دفعها في كانون الأول/ديسمبر 2013.

(أ) نسبة من الفائدة متناسبة مع قرض الدولة المضيفة حتى نهاية السنة والشهر من استلام الدفعة، أي الأشهر

7 إلى 12 فقط في عام 2013 (أي 6 أشهر).

(ب) لا تستحق أي فوائد للفترة من عام 2016 إلى عام 2045.

الدولة جيم - دفعة جزئية لمرة واحدة / قرض جزئي

دفعة جزئية لمرة واحدة يتم دفعها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(أ) نسبة من الفائدة على قرض الدولة المضيفة تنطبق حتى نهاية السنة والشهر من استلام الدفعة: لا يستحق دفع الفائدة إلا حتى السحب الأول من القرض التي تتناسب مع الفائدة لعام ٢٠١٣ (من الشهر ٧ حتى ١٢)، وفي عام ٢٠١٤ (من الشهر ١ حتى ١١) مع الأخذ بعين الاعتبار الدفعة لمرة واحدة المدفوعة + الفائدة على المساهمة المقيمة المتبقية حتى إنهاء مشروع البناء.

(ب) الرصيد المستحق للمساهمات المقيمة والممولة عن طريق خيار القرض، أي؛ تسديد رأس المال والفائدة لمدة ٣٠ سنة بداية من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ فصاعداً.

الدولة دال - دفعة لمرة واحدة كاملة بثلاثة أقساط؛ القسط الأول قبل البدء بالسحب من قرض الدولة المضيفة، وقسطين بعد بالسحب من القرض

(أ) القسط الأول يستحق دفعه في أيار/مايو ٢٠١٣: لا يستحق دفع أي فائدة على هذا المبلغ.

(ب) القسط الثاني يستحق دفعه في كانون الأول ٢٠١٣: نسبة من الفائدة على قرض الدولة المضيفة تنطبق حتى نهاية الشهر من استلام الدفعة الثانية، أي؛ نسبة من حصة الفائدة لعام ٢٠١٣ (من الشهر ٧ حتى ١٢).

(ج) القسط الثالث يستحق دفعه في كانون الأول ٢٠١٤: نسبة من الفائدة على قرض الدولة المضيفة تنطبق حتى نهاية الشهر من استلام الدفعة الثالثة، أي؛ نسبة من حصة الفائدة لعام ٢٠١٣ (من الشهر ٧ حتى ١٢) وعام ٢٠١٤ (من الشهر ١ حتى ١٢).

(د) لا يستحق سداد أي فائدة أو رأس مال للفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٤٥.

الدولة هاء - قرض الدولة المضيفة الكامل

(أ) تنطبق نسبة من الفائدة من تموز/يوليو ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على المساهمات المقيمة.

(ب) المساهمات المقيمة عن طريق خيار القرض، أي؛ سداد رأس المال والفائدة لمدة ٣٠ سنة بداية من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ فصاعداً.

الملحق الثالث

أعضاء لجنة المراقبة*

الدول الأفريقية

١ - كينيا

الدول الآسيوية وحوض المحيط الهادئ

٢ - اليابان

٣ - جمهورية كوريا

دول أوروبا الشرقية

٤ - رومانيا

مجموعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥ - الأرجنتين

٦ - فتزويلا (الجمهورية البوليفارية)

دول أوروبا الغربية وغيرها

٧ - ألمانيا

٨ - أيرلندا

٩ - إيطاليا

١٠ - المملكة المتحدة

* بداية من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١